



جامعة غرداية - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي - الطور الثاني-

في ميدان: علوم اقتصادية، وعلوم تجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة

بعنوان

قياس ممارسة مؤسسات الاتصال الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح

دراسة حالة مؤسسات اتصالات الجزائر بورقلة

للفترة (2013 - 2017)

من إعداد الطالبين :

الطالب : بريك بشير

الطالب : بوخريص سليم

نوقشت وأجيزت علينا بتاريخ: 19 جوان 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة

د/ : دوار إبراهيم.....(أستاذ محاضر) بجامعة غرداية.....رئيسا

د/ : بهاز الجيلالي..... (أستاذ محاضر) بجامعة غرداية..... مشرفا ومقررا

أ/د عجيلة محمد..... (أستاذ تعليم عالي) بجامعة غرداية مشرفا مساعد

أ/د بوخاري عبد الحميد..... (أستاذ تعليم عالي) بجامعة غرداية مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2019



جامعة غرداية - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي - الطور الثاني-

في ميدان: علوم اقتصادية، وعلوم تجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة



بعنوان

قياس ممارسة مؤسسات الاتصال الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح
دراسة حالة مؤسسات اتصالات الجزائر بورقلة
للفترة (2013 - 2017)

من إعداد الطالبين :

الطالب : بريك بشير

الطالب : بوخريص سليم

نوقشت وأجيزت علينا بتاريخ: 19 جوان 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة

د/ دوار إبراهيم..... (أستاذ محاضر) بجامعة غرداية.....رئيسا

د/ بهاز الجيلالي..... (أستاذ محاضر) بجامعة غرداية..... مشرفا ومقررا

أ/د عجيلة محمد..... (أستاذ تعليم عالي) بجامعة غرداية مشرفا مساعد

أ/د بوخاري عبد الحميد..... (أستاذ تعليم عالي) بجامعة غرداية مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2019

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي خاتم الأنبياء والمرسلين الحمد لله الذي تتم به الصالحيات أهدي هذا العمل الي :

نهدي ثمرة جهدنا إلى من قال فيهما عز وجل: "وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا

"

كما نهدي هذا العمل إلى كل الأقارب وإلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء

إلى أساتذتنا الكرام وكل رفقاء الدراسة

وفي الأخير أرجو من الله أن يجعل عملنا هذا نفعاً يستفيد منه جميع طلبة المتربصين المقبلين

على تخرج

شكر و عرفان

أولاً وقبل كل شيء أحمد الله عزوجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل ، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأصلي وأسلم على حبيبي وقرّة عيني محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

*كما نقدم بخالص الشكر ووافر الامتنان إلى كل من الأساتذة " بهاز الجليلي " مؤطرا و عجيبة محمد مشرفا مساعدا

لإشرافهما على هذه المذكرة، من جهة

ومساعدتنا بالمراجع والنصائح اللازمة لإتمام هذا العمل من جهة أخرى.

كما نتوجه بالشكر و التقدير إلى الأستاذ الفاضل كسكس مسعود الذي كانت نصائحه قيمة و تقديم لنا يد العون .

ونتقدم بالشكر إلى عمال مؤسسة إتصالات الجزائر بور قاة على الترحيب

والمساعدة في إنجاز هذا العمل خاصة السيد : بن ربيعة الطاهر .

وفي الأخير نشكر كل الزملاء والزميلات الذين لم ييخلوا علينا بتوجيهاتهم.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وقياسها في البيئة الجزائرية وهذا من خلال محاولة قياس ممارسات إدارة الأرباح في شركة اتصالات بالجزائر بورقلة في الفترة الممتدة بين 2013 إلى 2017 وتحقيقا لهذا الهدف اعتمدنا على نموذج من نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح وذلك باستخدام نموذج كوثاري

(Leone & Wasley, Kothari , 2005) حيث إعتدنا هذا النموذج في دراستنا لكونه من بين أفضل النماذج المعتمدة على المستحقات لقياس ممارسات إدارة الأرباح، محاولة منا الكشف على هذه الظاهرة في قطاع حيوي لم يسبق قياس هذه الممارسات فيه من قبل وفي ظل النظام المحاسبي المالي، حيث توصلت الدراسة إلى أن شركات العينة لا تمارس إدارة الأرباح خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، كذلك عدم وجود دوافع للمسيرين لممارسة إدارة الأرباح في البيئة الإقتصادية الجزائرية.

الكلمات الدالة : إدارة الأرباح ، مستحقات إختيارية ، نموذج قياس ، محاسبة إبداعية ، تلاعبات محاسبية.

Abstract

This study aimed to reveal and measure the earnings management practices in the Algerian environment, and this by tried to measuring earnings management practices in the four biggest firms of the telecommunications sector in Algeria OUARGLA between 2013 and 2017. To realistic objective we have adopted a model of measurement of earnings management practices (Kothari, Leone & Wasley, 2005). We have adopted this model in our study as one of the best models of accruals to measure earnings management practices, trying to detect this phenomenon in a dynamic sector where these practices have never been measured in this sector, under the financial accounting system, where the study found that the sample firms do not exercise earnings management, especial after reapplying the financial accounting system, the reseals no motivation for managers to exercise arnings management in the Algerian economic environment.

Keywords: earnings management, discrétion ar acculas, measurement model, créative accounting, accounting manipulations

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	
III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
XI	قائمة المختصرات
أ - د	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة لإدارة الأرباح علي ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية	
3	المبحث الأول: مفاهيم حول إدارة الأرباح والنظام المالي المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية
18	المبحث الثاني: الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية والدولية
الفصل الثاني: قياس ممارسات إدارة الأرباح لمؤسسة اتصالات الجزائر وكالة ورقلة خلال الفترة 2013-2017	
29	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
37	المبحث الثاني: عرض النتائج والمناقشة
45	الخاتمة
50	المصادر والمراجع
55	الملاحق
57	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	مخرجات برنامج SPSS لمعاملات النموذج	الجدول (1.2)
35	معالم معادلة الإنحدار المقدرة للنموذج	الجدول (2.2)
37	نسبة شركات العينة الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرياح خلال فترة الدراسة	الجدول (3.2)
38	نتائج إختبار ذو الحدين (BINOMIAL TEST) لفرضية ممارسة شركات العينة لإدارة الأرياح	الجدول (4.2)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	الشكل العام لإدارة الأرباح	الشكل(1.1)
8	مكونات الربح والجزء المستخدم منه في إدارة الأرباح	الشكل(1.2)
11	التلاعب المحاسبي والمرونة المحاسبية	الشكل(1.3)
40	يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي (لشركة إتصالات الجزائر)	الشكل(2.1)

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
54	جدول المستحقات الكلية لشركات العينة خلال فترة الدراسة	الملحق رقم (01)
54	جدول معادلة الانحدار لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة	الملحق رقم (02)
55	جدول المستحقات غير الاختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة	الملحق رقم (03)
55	جدول المستحقات الإختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة.	الملحق رقم (04)
56	جدول حساب الوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة.	الملحق رقم (05)

قائمة المختصرات

إسم المختصر باللغة العربية	إسم المختصر باللغة الأم	المختصر
المعايير الدولية للتقارير المالية	International Financial Reporting Standard	IFRS
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standard	IAS
النظام المحاسبي المالي	Système Comptable Financière	SCF
المخطط المحاسبي الوطني	Plan Comptable National	PCN
الداخل أولاً الخارج أولاً	First Input First Output	FIFO
مؤشر التصنيف المساعد المستمر المتداول بالكامل	Cotation Assistée en Continu All-Tradable	CAC All-Tradable
العائد على الأصول	Revenu On Asset	ROA
المستحقات الكلية	Total Accruals	TAC أو AC
المستحقات الإختيارية	Discretionary Accruals	DA
المستحقات غير إختيارية	Non Discretionary Accruals	NDA

المقدمة

أولاً - توطئة :

المنظمة من خلال مفهومها الحديث تتكون من مجموعة من الأنظمة المعلوماتية المتكاملة والتي من بينها نظام المعلومات المحاسبي بحيث يعتبر من أهم الأنظمة داخلها لذلك يحضى بقدر كبير من الأهمية خاصة مخرجاته (القوائم المالية وبعض الإفصاحات الأخرى) التي يجب أن تكون ذات مصداقية وشفافية كبيرة لمساعدة الإدارة والملاك على إتخاذ القرارات، وهذا ما ركزت عليه وجاءت به معايير المحاسبة الدولية (IAS) خاصة بعد إعادة هيكلتها في سنة 2001 وأصبح كل همها هو القوائم والتقارير المالية، ومحاولة منها لتسريع هذه المخرجات نظرا للتطور الكبير الذي شهدته الأسواق وفرض منطقتها في حتمية إتخاذ القرارات بأقصى سرعة ممكنة والتي جاءت على حساب الممارسات المحاسبية بحيث أصبحت تتصف بالمرونة الكبيرة في الكثير من السياسات والممارسات وأستخدم بعضها التقديرات الشخصية.

هذه المرونة أدت إلى ظهور ممارسات مشينة وغير أخلاقية في إظهار هاته المخرجات بالشفافية المطلوبة بحيث يقوم بعض المحاسبين المتمرسين بإيعاز من المسيرين بإستغلال هذه المرونة من أجل خفض أو رفع أرباح المنظمة لدوافع مختلفة وهذا بما أصبح يصطلح عليه بإدارة الأرباح أو المكاسب (Earnings management) التي ظهرت بقوة في الآونة الأخيرة وكانت السبب في إتهام كبريات الشركات العالمية مثل (إنرون و وورلد كوم في الولايات المتحدة الأمريكية) لذلك أصبحت تؤرق المالكين والمسيرين على حد سواء ، وهذا ما ينطبق على البيئة الجزائرية بعد التغيرات الجذرية التي مست الممارسات المحاسبية بظهور وتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) والذي أضفى الصفة الدولية على الممارسات المحاسبية الجزائرية بإعتماده على المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

وعلى الرغم من عدم وجود بالجزائر سوق نشطة وسريعة باعتبارها من بين أهم أسباب ظهور ممارسات إدارة الأرباح وكذلك النقص المسجل في التحكم والتمرس بأبجديات النظام المحاسبي المالي (SCF) نظرا لحدائته إلا أن إمكانية ظهور هذه الممارسات واردة وهذا يرجع أساسا إلى الدوافع والمسببات التي تؤدي إلى تلك الممارسات، لذلك ارتأينا أن نقيس وندرس هذه الظاهرة في قطاع الاتصالات لتكملة ما قام به باحثين سابقين في دراساتهم للظاهرة في قطاعات أخرى لا تقل أهمية على القطاع الذي نحن بصدد دراسته وهذا من أجل الوصول إلى التكامل والإحاطة الكلية بكل أسباب هذه الظاهرة في البيئة الجزائرية نظرا للاختلافات الكبيرة والجوهرية بين القطاعات المدروسة، من أجل ذلك يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا بالشكل التالي:

ثانيا - طرح الإشكالية :

إن الإشكالية الرئيسية التي سنعالجها في دراستنا هذه تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى ممارسة سلوك إدارة الأرباح في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في قطاع الاتصالات في الجزائر. ؟

مقدمة

- و تتفرع عن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هية سلوك إدارة الأرباح وكيف يتم الكشف عنها؟

- هل تمارس شركة اتصالات الجزائر ورقلة إدارة الأرباح في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي؟

ثالثا- فرضيات البحث :

تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلي :

- إدارة الأرباح هي سعي الملاك و المسيرين في توجيه الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية

- في تبني الجزائر الى نظام محاسبي مالي جديد و جهل بعض المحاسبين له اثر على ذلك على الممارسات المحاسبية.

رابعا- مبررات اختيار الموضوع :

لقد تعددت الأسباب التي أدت بنا إلى إختيار الموضوع والتي يمكن ذكرها فيما يلي :

- الميل الشخصي للمواضيع العلمية التطبيقية خاصة المحاسبية والحديثة منها ومحاولة تطبيقها في البيئة الجزائرية ;

- الأهمية الكبيرة لقطاع الاتصالات في الاقتصاد الوطني والخصوصية البالغة لهذا القطاع في الجزائر وتوافره على بعض مقومات الشركات المتقدمة ;

- نظرا لأهمية القوائم المالية التي يجب أن تكون ذات مصداقية و شفافية كبرى لاعتماد المسيرين والملاك على حد سواء عليها في جل قراراتها خاصة الاستثمارية منها فلتصب احتيلنا على هذا الموضوع للحساسية البالغة لممارسات إدارة الأرباح عليها ;

- إثراء المكتبة الجامعية نظر النقص الدراسات في مجال موضوع ممارسات إدارة الأرباح خاصة .

خامسا- أهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائر وبالتحديد مؤسسة اتصالات الجزائر وما مدى تواجد هذا النوع من الممارسات في البيئة الاقتصادية الجزائرية نظرا لاستفحال هذه الظاهرة وخطورتها على الشركة الاقتصادية بصفة عامة بالإضافة إلى محاولة حصر مختلف المنافذ التي ينتهجها المحاسبين في ممارسة إدارة الأرباح للحد من هذه الممارسات غير الأخلاقية التي أفرزها انفصال الإدارة على الملاك (نظرية الوكالة) والذي أدى بدوره إلى ظهور سلوكيات انتهازية من طرف الإدارة بتواطؤ من المراجعين الخارجيين الذين يعلقون عليهم الملاك كل آمالهم ..

سادسا - أهمية الدراسة :

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في العديد من الجوانب ،أولها حداثة هذا النوع من الدراسات في البيئة الجزائرية إضافة إلى عدم وجود دراسات سابقة قامت بقياس ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الاتصالات بالجزائر نظرا لأهميته البالغة في الاقتصاد

الجزائري خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 ، و التغييرات الجذرية التي طرأت على الممارسات المحاسبية في الجزائر المستمدة أغلبها من المعايير المحاسبية الدولية، إضافة إلى المرونة الكبيرة التي تتصف بها والتي بدورها تعتبر من أكبر المداخل لممارسة إدارة الأرباح.

سابعاً- حدود الدراسة :

الحدود المكانية للدراسة: تمت دراسة بحثنا في شركات الاتصالات الجزائرية.
الحدود الزمنية للدراسة: تمثلت في الفترة الزمنية لموضوع الدراسة و الممتدة ما بين (2013 - 2017).

ثامناً- منهج وأدوات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف دراستنا والإجابة على الإشكالية التي صغناها ومحاولة التحقق من صحة فرضياتنا إعتدنا على المنهج الوصفي التحليلي نظراً لما فيه من تقنيات مناسبة لبحثنا من وصفا للظاهرة موضوع الدراسة وتبيان خصائصها وجمع المعلومات عنها من خلال قياس ممارسات إدارة الأرباح في شركات الاتصالات الجزائرية (اتصالات الجزائر).

تاسعاً - مرجعية الدراسة :

اعتمدنا في معالجتنا لمشكلة البحث على الجانب الوصفي وهذا من خلال دراسة و استعراض المفهوم النظري واستخدام بعض الأساليب الإحصائية في تقدير النتائج المتوقعة في الجانب التطبيقي لقياس ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الاتصالات بالجزائر من خلال الاعتماد على المصادر المختلفة و هي عبارة عن كتب و مجلات ورقية و الكترونية، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في مذكرات الماجستير والدكتوراه وكذلك الدراسات و البحوث على شبكة الإنترنت هذا في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي إعتدنا على البيانات الخاصة بالشركات محل الدراسة (اتصالات الجزائر) من خلال دراسة و تحليل القوائم المالية لهذه الأخيرة.

عاشراً- صعوبات الدراسة :

من خلال قيامنا بهذه الدراسة وفي بداية عملنا واجهتنا بعض الصعوبات لم تقلل من عزمنا وإصرارنا على مواصلة هذا العمل حيث كانت كفيفة بإعطائه نفس جديد وتجلى هذه الصعوبات في

- صعوبة الحصول على بعض المراجع التي في حدود الباحثين التي تطرقت إلى هذا الموضوع
- صعوبة الحصول على القوائم المالية للشركة في ظل نوعية الموضوع.

إحدى عشر- هيكل الدراسة:

من أجل معالجة موضوعنا هذا قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين بعد المقدمة حيث تضمن الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لإدارة الأرباح على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية والذي يتوزع إلى مبحثين بحيث سنتطرق في المبحث الأول إلى أساسيات حول إدارة الأرباح نتطرق فيه إلى مفهومها وأساليبها ونماذج قياسها بعد ذلك يأتي بعده المبحث

الثاني الذي سنتناول فيه الأدبيات و الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرياح في البيئة الجزائرية والدولية ، بعد ذلك يأتي الفصل الثاني الذي تضمن الدراسة التطبيقية ونتائجها التي ستكون حول قياس ممارسات إدارة الأرياح في قطاع الإتصالات بالجزائر والذي يتفرع بدوره إلى مبحثين ،المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة ثم مبحث ثان به عرض للنتائج ومناقشتها ، لنصل في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة لإدارة الإرباح على
ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

تمهيد :

التطور الكبير للممارسات المحاسبية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي ، والذي أفرز العديد من التوجهات الجديدة والنظريات الحديثة والتي نذكر م نها نظرية التوحيد المحاسبي التي تنادي بها العديد من المنظمات المحلية والدولية، حيث تذهب إلي حتمية التوحيد المحاسبي التي تنادي بها العديد من الدول إلى الميل إلى تبني الفكرة وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية نظرا لأسباب عدة، والتي بالطبع لا تخلو من المشاكل والتحديات لأن أغلب تلك المعايير مبنية على بيئات مختلفة وتوجهات متحيزة نوعا ما بالرغم من أنها تدعي غير ذلك وبأنها صالحة لكل البيئات، وخير دليل علي ذلك ظهور العديد من المشاكل والظواهر الضارة من بينها ظاهرة إدارة الأرباح والتي ما فتأت تعصف بالعديد من الشركات وحتى الإقتصادات، فلقد اتخذت أشكالا وأساليب عدة أصبح يولي لها اهتمام كبير من طرف الكثير من الباحثين لمعرفة وأسبابها الحد منها؟.

انطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى الأساسيات والأدبيات النظرية لظاهرة إدارة الأرباح في ظل النظام المالي المحاسبي ومعايير المحاسبية الدولية إضافة إلي دراسات وأبحاث علمية أنجزت سابقا حول هذه نظام المالي الظاهرة، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفاهيم حول تسيير الأرباح والنظام المالي المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية

المبحث الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

المبحث الأول : مفاهيم حول إدارة الأرباح والنظام المالي المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية

إن الأساس الذي بنيت عليه نظرية الوكالة فصل للإدارة عن الملكية، والذي بمرور الوقت أصبحت العديد من المشاكل ، وفقد أكبر مقوماته ، وهو الثقة والشفافية في إفرازات ظاهر جديدة لم تكن موجودة من قبل ، كظاهرة إدارة الأرباح والتي ارتبطت ارتباطا وثيقا بنظرية الوكالة فعدم القدرة للمالك علي مراقبة المدير أو المسير ، أدى به ذلك إلى ركوب زورق الانتهازية بتقدم مصالحه فتتضارب المصالح بينهما ، فبتطور الأسواق وتطور الممارسات المحاسبية بالوزن معها أدت إلى ظهور مرونة كبيرة فيها أستغلها بعض المسيرين في التلاعب ببعض المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية خاصة فيما تعلق بالربح والخسارة وهذا ما يصطلح عليه بإدارة الأرباح.

المطلب الأول: تعريف إدارة الأرباح :

يقول ويليام أندرو باتون في كتابة نظرية المحاسبة (1922) "دائمًا من الصعب وضع تعريف دقيق لموضوع واسع، ومن المرجح أن تكون التعاريف الدقيقة غير كافية ففي أحسن الأحوال تكون مضلة"¹. لذلك بالرغم من حداثة مصطلح إدارة الأرباح إلا أن له العديد من التعاريف، إضافة إلى العديد من المفاهيم المرتبطة به والتي ستطرق لها بتفاصيل في هذا المطلب إضافة إلى طبيعة إدارة الأرباح شكلها العام

الفرع الأول : مفهوم إدارة الأرباح (The Definition of Earnings Management)

صيغت العديد من المفاهيم و التعاريف لإدارة الأرباح من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين ومن ضمن هذه المفاهيم و التعاريف يذكر ما يلي :

عرفها شيبير (1989، Schipper) بأنها " تدخل هادف أو متعمد في عملية إعداد التقارير المالية والإبلاغ عنها بغرض تحقيق بعض من المكاسب الخاصة"².

كما ذكر هاييليووالن (1999، Healy & Wahlen) أنها تعني " قيام المديرين بممارسة الأعمال التي من شأنها حجب القيمة الأساسية للمنشأة أو التأثير على النتائج التعاقدية ، وهذا باستعمالهم لأحكام شخصية في إعداد القوائم المالية والتقارير المالية بغية تضليل أصحاب المصلحة"¹.

وقد أشارت وليام بارفات (William Parfet 2000) إلى أن "إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير علي الأرقام المحاسبية من خلال استغلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية والتماهي فيها إلى حد غير معقول"⁴ قسم روننوياري (Ronen & Yari 2008) إدارة الأرباح إلى ثلاثة أنواع وهي كالتالي⁵ :

- البيضاء وهي "إدارة الأرباح التي تقوم على الإستفادة من المرونة في اختيارات المعالجة من أجل الإشارة إلى معلومات خاصة للمدير على التدفقات النقدية المستقبلية"؛
- رمادية تعرف على أنها ' اختيار المعالجات المحاسبية وال تكون بدافع الانتهازية من أجل تعظيم فائدة الإدارة (الفعالية الاقتصادية) "؛

¹ - Joshua Ronen, Varda Yaari : *Earnings Management, Emerging Insights in Theory, Practice, and Research*, Springer Edition, New York, USA, 2008. p. 25

² - Schipper, K. 'Commentary on earnings management'. *Accounting Horizons* 3, 1989 pp. 91-102.

³ - Healey, P.M., and J.M. Wahlen 'Commentary: A Review of the earnings management literature and its implications for standard setting'. *Accounting Horizon* 13, 1999, pp.365-383

- السوداء و تعرف " على أنها استخدام الخيل لتحريف و التقليل من شفافية التقارير المالية؛

كما عرفها (Schroeder & others 2009) Je أن عبارة عن "محاولة الإدارة للتأثير على الدخل المبلغ عنه في المدى القصير"¹

نذكر كذلك تعريف (عباس حميد وحكيم حمود 2015) حيث يقولان أنها " مجموعة من الأنشطة والوسائل والإجراءات المتخذة من إدارة الشركة تتم من خلال استغلال المرونة في المعايير المحاسبية عن طريق التلاعب بالمستحقات أو الأنشطة الحقيقية للشركة أو عن طريق الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال تطبيق ممارسات لا تمتثل لها، وذلك بهدف تعظيم فوائد الإدارة وتحقيق بعض المكاسب الخاصة لما يعص النظر عن مشروعيتها أو طبيعة أثرها على نشاط الشركة.²

من خلال كل التعاريف السابقة نستطيع القول إن إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات محاسبية قانونية وغير قانونية تستغل فيها البيئة المحاسبية المرنة والخصبة إضافة إلى تمس المحاسبين في التلاعب بالممارسات المحاسبية من اجل تحقيق أهداف معدة مسبقا تؤدي إلى التحريف في التقارير المالية إما برفع أو خفض الأرباح من أجل تضليل مستخدميها ونشير كذلك إلى أنه رغم اختلاف التعاريف ووجهات النظر حول ممارسات إدارة الأرباح إلا أنه هناك اتفاق شبه كامل على أن إدارة الأرباح ممارسات غير أخلاقية بالرغم من حدوث بعضها عن غير قصد إلا أنها تبقى كذلك نظرا للأسس التي جاءت بها الممارسات المحاسبية بالرغم من اختلافها حول العالم.

بالمقابل نجد مبدأ الشفافية من أبرز المبادئ المكرسة في الممارسات المحاسبية، خاصة ما جاءت به المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) و التي أسست وضع التقارير والقوائم المالية في قمة أولويتها إلى درجة التغاضي على بعض الخيارات المحاسبية التي في نظرهم تعطل خروج هذه التقارير والقوائم في الوقت المناسب مما أدى إلى ظهور بعض المرونة الزائدة في الممارسات على حساب شفافية وصحة القوائم والتقارير المالية وهذا باستغلال بعض المسيرين الجشعين لها وإدارة أرباحهم، خاصة الذين لديهم دوافع تعاقدية أو دوافع الاستثمارية في التسيير، كذلك الملاك إن أرادوا الرفع من قيمة الشركة والعكس، بحيث أن هذه التصرفات ستؤدي على المدى الطويل إلى نتائج وخيمة ليست على الشركة الممارسة فقط و لكن على الإقتصادات ككل وكل هذا يؤدي بنا إلى التفكير في وظيفة المراجعة أو التدقيق للحد من هذه الممارسات اللاأخلاقية ووضع أطر و موثيق من أجل ذلك.

الفرع الثاني: طبيعة إدارة الأرباح (The Nature of Earnings Management)

أصبحت العديد من الشركات تمارس إدارة الأرباح بكل أنواعها بالرغم من أنه هناك من يؤيد هذه الممارسات كونه الا تعد حرقا للقانون بحيث يذهبون إلى القول أنه لما لانعظم أرباحنا عن طريق استعمال الخيارات المحاسبية المتاحة التي تحقق لنا ذلك، بالمقابل هناك من يقول أن ممارسات الإدارة لإدارة أرباحها تعد من التصرفات الانتهازية غير الأخلاقية لتضليل مستخدمي التقارير المالية، إن هذه التصرفات تؤدي إلى إخفاء للحالة الحقيقية للشركة على المدى القصير والذي يؤدي إلى تأثير سلبي على المدى الطويل وظهور عديد المشاكل جراء تلك التصرفات نذكر من بينها :

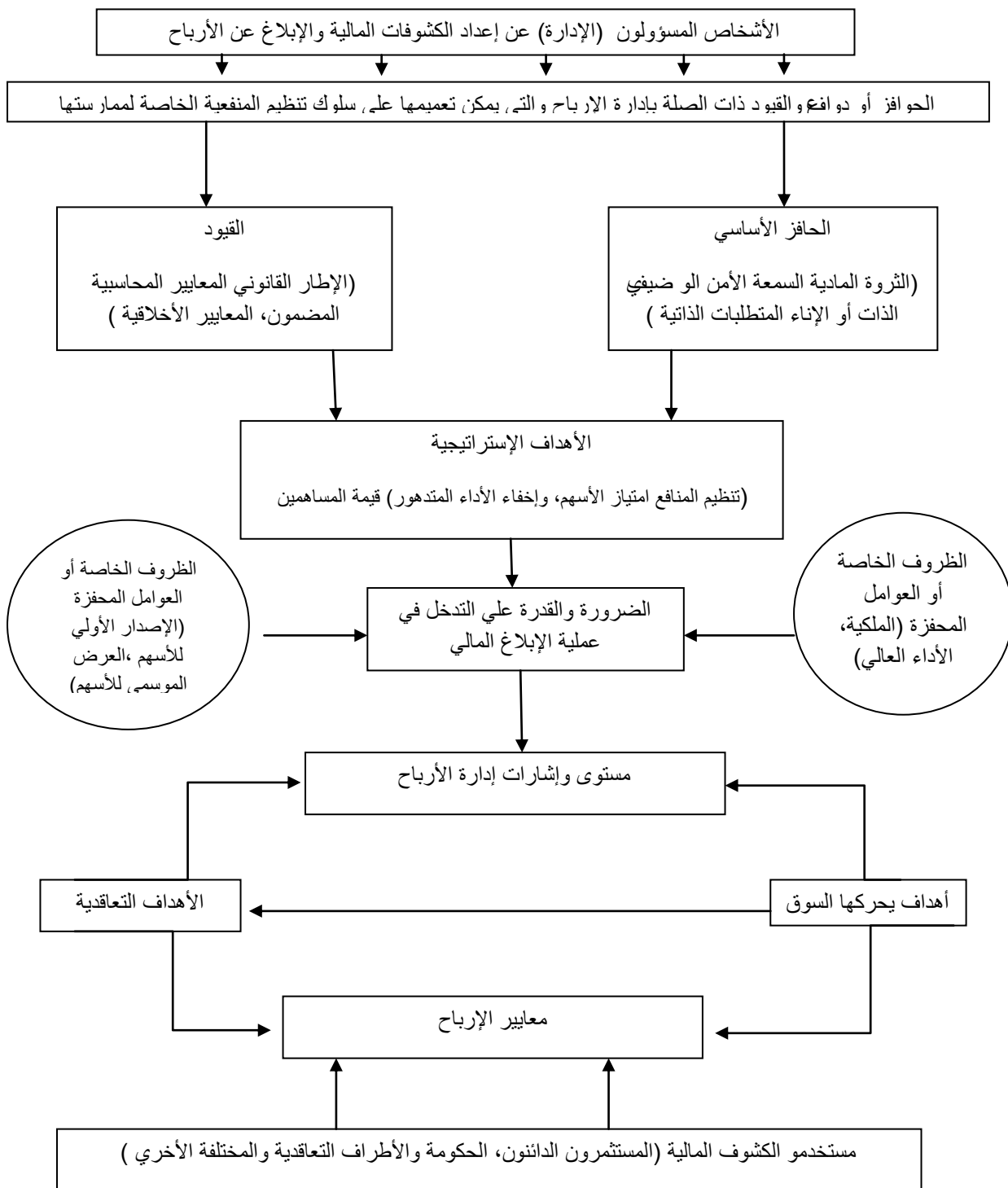
1 عباس حميد يمي النهمي، حكيم حمود فليح الساعدي : إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر و التوزيع عمان الأردن 2015 . ص21.

2 عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي : إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر و التوزيع عمان الأردن 2015 ص 22 .

- إنتهاك السلوك الأخلاقي: حيث نجح أن على الرغم من استعمال الشركات الخيارات المحاسبية بصفة قانونية وتبعاً للمعايير المحاسبية في إدارة أرباحها وللتحكم بمستويات الدخل, إلا أن هذه التصرفات تميل لاعتبارها لا أخلاقية نظراً لانتهازيتها وعدم براءتها ؛
 - إنتهاك المعايير المحاسبية : إن إدارة الشركات بدلا من استغلالها للمبادئ والمعايير المحاسبية لصالح الشركة تستغل تلك المبادئ لتحقيق دوافعها الذاتية عن طريق تغيير الأداء الحقيقي للشركة¹ ؛
 - إنخفاض قيمة الشركة : يذهب الكثير من المسيرين إلى إدارة أرباح شركاتهم من أجل الرفع من قيمة الشركة هذا وإن حدث في المدى القصير فإنه لن يصمد طويلا لأنه مبني على تقارير وهمية غير صحيحة مما يساهم في انهيار الشركة الكامل بعد ذلك ؛
 - إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية : وتكون بقيام المسؤولين على الإدارة التشغيلية بإخفاء المشاكل التشغيلية عن الإدارة المركزية نظراً للعديد من الدوافع كالتزقيات وتجنب الانتقادات على الأداء ما يؤدي بالإدارة إلى عدم تصحيح الأخطاء والمشكلات وتفاقمها ليصعب حلها فيما بعد؛
 - العقوبات وإعادة إعداد التقارير المالية : أصبحت العديد غير مفهوم على الشركات إلى ممارسات
 - أزمة الثقة والمصدقية : بتوافر العديد من الحوافز والدوافع التي تؤدي بالمحاسبين والمسيرين إلى إدارة أرباح شركاتهم ونشرهم لتقارير مالية مغالطة ومحرفة مما يؤدي . كمستخدمي هذه المعلومات إلى الوقوع في المخاطر, بالتالي تهتر الثقة و المصدقية بينهم إلى أن تنعدم لتشكك مشكلا عويصا يصعب حله.
- مما سبق تتضح لنا طبيعة إدارة الأرباح والتي نرجح كالتصرف غير أخلاقي نظراً لكون مساواة ومشاكله أكثر من محاسنه و فوائده التي تكون لحظية ذات مدى قصير لتظهر فيها العديد من المشاكل و التدهورات إلى تؤدي في بعض الأحيان إلى الانهيارات الكبيرة والأزمات العميقة, كما حدث في الفضائح المالية لسنة 2001 فضيحة شركة إنرون وشركة ووردكوم ، والشكل (1-1) يوضح الشكل العام لإدارة الأرباح.

¹عباس حميد يحي التميمي حكيم حمود فليح الساعدي : المرجع السابق من ص 25 و 26 .

الشكل (1-1) : الشكل العام لإدارة الأرباح.



المصدر: عباس حميد يحي التميمي و حكيم حمود فليح الساعدي. المرجع السابق , ص29.

الفرع الثالث : تعاريف لمصطلحات ذات صلة

هناك العديد من المصطلحات التي لا علاقة بإدارة الأرباح والتي يجب التطرق لها من أجل الفهم الجيد لموضوع إدارة الأرباح نذكر من بين هذه المصطلحات ما يلي:

- المحاسبة الإبداعية (The créative accounting) : وهي الممارسات المحاسبية التي تتبع القوانين واللوائح المطلوبة، ولكنها تخالف ما تعتمت تلك المعايير تحقيقه، حيث تستفيد المحاسبة الإبداعية من الثغرات الموجودة في المعايير المحاسبية الإبداعية قانونية، إلا أن الثغرات التي يستغلونها غالباً ما يتم إصلاحها لمنع مثل هذه السلوكيات¹. تعتبر المحاسبة الإبداعية من بين الأساليب الهامة المستخدمة في إدارة الأرباح ؛

- الربح (The Earning) بأنه الزيادة في حقوق الملكية الناتجة من العمليات العرضية أو الفرعية أو أي عمليات أخرى أو أحداث وظروف تؤثر على الوحدة المحاسبية المصدر ويعرف كذلك بأنه مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة، ويعرف بأنه الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في أية الفترة دون أن تؤثر على رأس المال المستثمر، إذا نستطيع القول عبارة عن النتيجة الإيجابية التي حدثت في المنشأة أو الوحدة المحاسبية خلال فترة زمنية أدت إلى زيادة في حجم النشاط. محاسبياً يعرف الربح بأنه الفرق بين الإيرادات المحققة الناشئة عن العمليات أو الأنشطة خلال الدورة المحاسبية وما يقابلها من تكلفة تاريخية²، ومن منظور التدفقات والمستحقات نجد أن الإيرادات هي عبارة عن (تدفقات نقدية تشغيلية محصلة + مستحقات قابلة للتحويل) والتكاليف عبارة عن (تدفقات نقدية تشغيلية مدفوعة نقدي والمتمثل في التدفقات النقدية التشغيلية وشق غير نقدي والمتمثل في المستحقات ؛

- التدفقات النقدية التشغيلية (Operating Cash Flows) : التدفق النقدي التشغيلي مقياس لمقدار النقد الذي تحققه العمليات التجارية العادية للشركة» ويشير التدفق النقدي التشغيلي إلى ما إذا كانت الشركة قادرة على توليد تدفقات نقدية إيجابية كافية للحفاظ على عملياتها وتميئتها³؛

- المستحقات (Accruals): غير النقدية القابلة للتحويل والتكاليف غير النقدية القابلة للدفع في المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، والتي تنشأ نتيجة الفاصل الزمني بين الاعتراف المحاسبي

للأحداث والتدفقات النقدية المصاحبة لها، وتنقسم إلى قسمين مستحقات غير إختيارية (Non-Discretionary Accruals) ومستحقات إختيارية (Discretionary Accruals) ؛

المستحقات غير إختيارية (Non-Discretionary Accruals): وهي مستحقات تنشأ خلال الدورة من التطبيق العادي و الطبيعي للمبادئ المحاسبية الناتجة عن الأحداث الاعتيادية والمعاملات التي تقوم بها الشركة خلال دورة محاسبية ؛

1- موقع أنفستوبديا على الرابط " <https://www.investopedia.com/terms/c/creative-accounting.asp> "

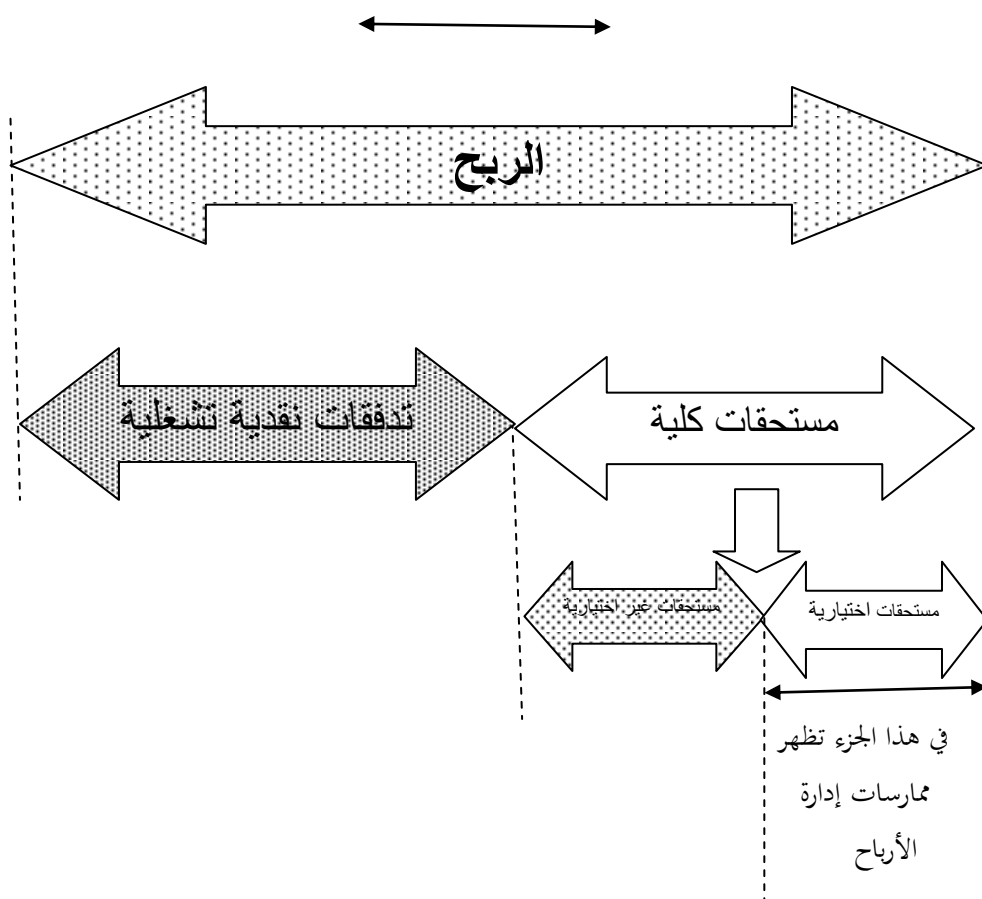
2 - الجزولي أحمد محمد أبوبكر " دراسة لاستخدام معدلات تحميل التكاليف لقياس تكلفة وأرباح الخدمات المصرفية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كردفان السودان ، 2015 ، ص 65.

3 - موقع أنفستوبديا على الرابط " <https://www.investopedia.com/terms/c/operatingcashflow.asp> "

- **المستحقات الإختيارية (Discretionary Accruals)**: وهي مستحقات تتكون نتيجة عمليات الانتقالين البدائل المحاسبية التي يقوم بها المسيرون, وكذا بعض التقديرات والأحكام التي يصدرونها نتيجة لمرونة بعض المبادئ المحاسبية, وذلك من أجل التحكم في الأرباح .

بناء مما سبق نستطيع أن نضع تشريح للربح ومعرفة تفصيل مكوناته بالضبط وفي أي جزء منه تتم ممارسة إدارة الأرباح وفق أساس الاستحقاق المحاسبي هذا ما يوضحه الشكل رقم (1-2).

الشكل رقم (1-2) : مكونات الربح والجزء المستخدم منه في إدارة الأرباح



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على التعاريف السابقة

المطلب الثاني: دوافع وأساليب ممارسات إدارة الأرباح

بعد التطرق لمفهوم وطبيعة إدارة الأرباح في المطلب الأول! سنتطرق في المطلب الثاني هذا إلى أهم الدوافع التي تؤدي إلى ممارسة إدارة الأرباح والأساليب التي تمارس بإدارة الأرباح وهذا من أجل الإحاطة بكل جوانب هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق العديد من الأطراف .

الفرع الأول: دوافع ممارسات إدارة الأرباح

يوجد العديد من الدوافع التي تؤدي بالإدارة لممارسة إدارة الأرباح؛ كل حسب هدفه فمنهم من يريد أن يرفع أرباحه ومنهم من يريد أن يخفضها ومنهم من يريد أن يجعلها مستقرة بعد تذبذبات حصلت لها وهكذا للتوضيح أكثر إليكم أهمل الدوافع التي تؤدي بالشركات لإدارة أرباحها¹.

أولاً- الدوافع التعاقدية : أساس نظرية الوكالة مبن على أن الشركة عبارة عن مجموعة من التعاقدات المتداخلة فيما بينها: و تنشأ هذه العقود نتيجة تضارب المصالح بين الإدارة والملاك والتي تأتي من أجل التقليل من تكلفة التضاربات في المصالح بين الطرفين فالمالك يدفع من أجل مراقبة سلوكيات الإدارة المتمثلة في التدقيق الخارجي والتكاليف التي تدفعها الإدارة للتقليل من التضارب في المصالح وبين هذه وتلك تنشأ دوافع إدارة الأرباح نتيجة التعاقدات الحاصلة بين الإدارة والمالك فكل طرف يحاول التقليل من هذه التكاليف فتلجأ الإدارة إلى ممارسات إدارة الأرباح خاصة إذا كانت علاوات المسيرين تعاقدية ومرتبطة بنتائج الشركة ففي هذا يكثر السلوك الانتهازي للتلاعب بنتائج الشركة بالتالي التحريف في القوائم والتقارير المالية.

ثانياً - دوافع أسواق المال: إن لأرباح الشركات دور كبير في تحديد قيمة الشركة وال تي على أساسها تحدد قيمة أسهمها في الأسواق المالية, من أجل الرفع من قيمتها السوقية فإن الشركات تقوم بإدارة أرباحها محاولة الحفاظ على مستوى مرتفع من الأرباح بالتالي الحفاظ على القيمة السوقية مرتفعة والتأثير على المستثمرين والدائنين في اتخاذ قراراتهم, لهذا السبب تجد أن أغلب الشركات المدرجة في الأسواق المالية تقوم بإدارة أرباحها وهناك العديد من الدراسات التي أثبتت ذلك لذا, من أبرز الدوافع التي تؤدي بالشركات لممارسة أرباحها هي دخولها إلى أسواق المال.

ثالثاً - دوافع ضريبية : تعتبر الضريبة من بين الأعباء التي دأبت الشركات على محاولة تخفيضها قدر الإمكان, خاصة الضريبة على الأرباح التي تأخذ الأرباح الظاهرة في القوائم المالية أساسا مما يدفع الإدارة إلى محاولة إيجاد الطرق للتقليل من عبئها بشيء الوسائل كاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية التي تخفض من الأرباح الخاضعة وبالتالي تخفيض الضريبة, لتكون الضريبة دافع قوي من أجل إدارة الشركات لأرباحها.

رابعاً - دوافع إخفاء الضعف: قد يؤدي ببعض الشركات الى تعان من أداء ضعيف إلى إخفاء ضعفها عن طريق ممارسة إدارة الأرباح لتحسين صورة قوائمها بالتالي تحسين صورتها خاصة أمام البنوك إذا كانت تريد طلب قروض من أجل تحسين وضعها بالتالي يعتبر هذا الدافع من بين الدوافع الكبيرة لإدارة الأرباح.

خامساً - دوافع قانونية وسياسية : وتظهر تأثيرات ذلك عند قيام الدولة بإصدار قوانين ترغم الشركات على إدارة أرباحها هذا ما اختبره (Haw& al 2005) عندما تطرق لقانون جديد أصدرته هيئة الأوراق المالية الصينية حيث اشترط القانون على الشركات التي تريد أن تطرح حقوق أسهم (Stock Right Offers) في السوق المالي أن تقل نسبة العائد على الملكية (Return on Equity) عن 9,010 للسنوات الثلاثة التي تسبق هذا الطرح, وقد وجد الباحثون بأنه على الرغم من الظروف الاقتصادية المتدنية في تلك الفترة إلا أن نسبة الشركات اتلي حققت النسبة تضاعفت بثلاثة مرات عن الفترة التي سبقت صدور هذا القانون¹, إضافة إلى

¹ معن نعمان الصرصور : "إدارة الأرباح في شركات القطاع المالي", دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2014، ص37.

التدخلات في الشركات التي تحقق عائدات كبيرة خاصة الكبرى منها بالتدخل في شؤونها. بمطالبتها بإعادة النظر في سياساتها الداخلية أو سن بعض القوانين ومزيدا من الضرائب من أجل امتصاص أكبر قدر ممكن من أرباحها عن طريق ذلك بما تدفعها إلى محاولة اعتماد وإتباع طرق وسياسات من أجل تخفيض أو رفع أرباحها بالتالي تفادي إعادة مياثي من بين الدوافع التي تؤدي بالشركات لإدارة أرباحها.

الفرع الثاني : أساليب ممارسات إدارة الأرباح

باعتبار أن ممارسات إدارة الأرباح هي سلوكيات غير أخلاقية فإن أساليبها وطرقها تتعدد حسب الغايات والأهداف المسطرة للوصول إليها بالرغم من أن أغلبهم يستخدمون المرونة الكبيرة للمبادئ المحاسبية وال تي تبعد عليهم الشكوك وبعتمادها على مبادئ قانونية وشرعية إلا إن الإدارة تستغل هذه المبادئ لإدارة أرباحها وبناء على ذلك يتحدد الأسلوب المتبع في ذلك, ومن تلك الأساليب المتبعة في إدارة الأرباح نذكر التالي :

- إدارة المستحقات (استخدام أساس الاستحقاق) : يقصد بإدارة المستحقات تغيير احتمالات وتقديرات تحقق الإيرادات والمصاريف التي تظهر في فترة مالية معينة¹. باعتبار أن المستحقات أساسها تقديرات وأحكام بين المداخر الأساسية وأكثر الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح, لتحقيق مستويات معينة من الربح أو الخسارة؛
- التلاعب بالسياسات المحاسبية : السياسات المحاسبية هي مجموع الإجراءات والطرق ال تي تتبناها الإدارة من أجل إصدار معلومات مالية صحيحة وذات مصداقية وكذلك تعتبر المنظم الأساس لحركة المعلومات المحاسبية داخل الشركة, من بين مميزات L all SLL متعددة وتعددها جاء من أجل ملائمة الجميع بحيث أن لك الاختيار في تبني السياسة التي تريدها لكن بشرط أن تتسم بالثبات, فلقد جاء في المعايير الدولية أنه لك الحرية في اختيار السياسة المحاسبية التي تريد لكن يجب أن تكون ثابتة التطبيق ، لأن عدم الثبات على سياسة معينة والقفز من طريقة لأخرى له تأثير حالي وتراكمي على القوائم المالية بالتالي يؤثر على AS AU JUN SA لذلك تحد بعض المسيرين يتلاعبون بالسياسات المحاسبية بتغيير بعضها من أجل إدارة أرباحهم» كتغيير طرق المخزون أو طرق الإهلاك كذلك التلاعب بتحديد القيمة العادلة للشهيات» والتلاعب كذلك بعمليات إعادة التقييم ؛
- التلاعب في التقديرات المحاسبية : تتطلب إعداد الكشوفات المالية إجراء عمليات تقدير عن الظروف أو الأحداث المستقبلية, وطالما أنه لا يمكن التأكد من هذه الظروف والأحداث المستقبلية وآثارها على الكشوفات المالية, فإن عملية تقديرها تتطلب ممارسة قدر من الحكم الشخصي, وعادة ما تتغير التقديرات المحاسبية مع وقوع أحداث جديدة أو إكتساب المزيد من الخبرة أو الحصول على معلومات إضافية, ومن الأمثلة على ذلك, الديون المعدومة (As), العمر الإنتاجي لاندثار الموجودات, ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها والضمانات, وغيرها²,

1- معن نعمان الصرصور : " المرجع السابق . ص 37 .

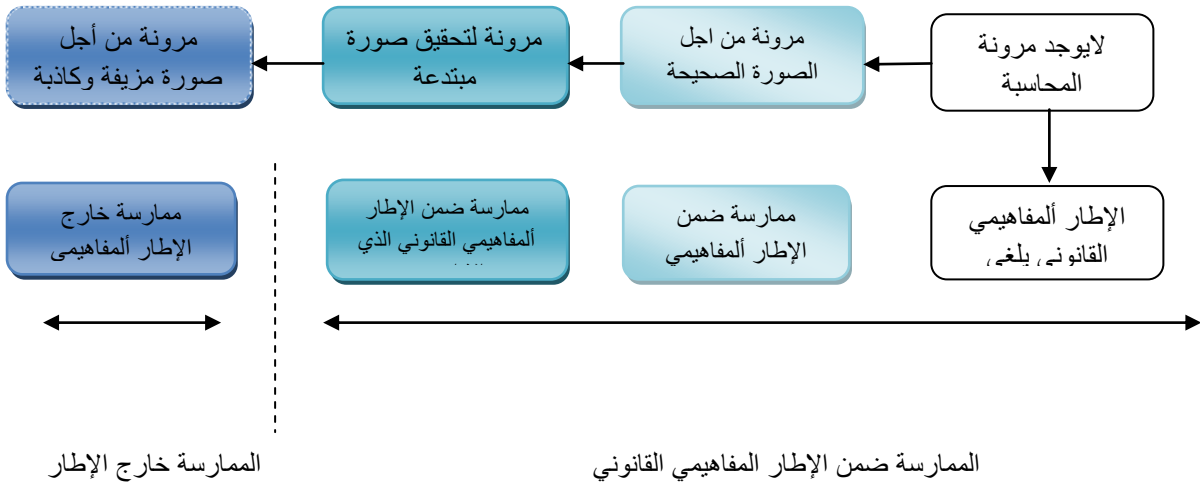
2 - كهينة شاوشري، "إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2006، ص 96.

- **التلاعب في الصفقات الحقيقية** : وتكون عن طريق اتخاذ بعض المديرين لبعض القرارات و الإجراءات التي من شأنها تخفيض أو زيادة المصاريف والنفقات خاصة الاختيارية منها مثل مصاريف البحث والتطوير والرفع من التأثير على الأرباح, فبالرغم من كون هذه المعاملات حقيقية ولا تنتهك المبادئ المحاسبية إلا أن لها تأثير كبير على جودة المعلومات المحاسبية خاصة فيما تعلق بالأرباح, هذه التأثيرات لها عواقب وخيمة على الشركات المدى المتوسط والطويل إن لم نقل في المدى القصير,

- **التلاعب بتوقيت الاعتراف بالإيرادات والنفقات**: لقد أشار المعيار الدولي "IAS 1" عرض الكشوفات المالية إلى أهمية وجود اختلاف جوهري في نتيجة أعمال الشركة كنتيجة لتأثير حركة المعاملات المالية ليوم واحد أو يومين¹ خلالها في نفس الفترة التي حدثت فيها , فإن بعض الشركات تقوم بتأخير الاعتراف بالنفقات أو تقدمه عن وقت حدوده ما يجعل هناك خلل في صحة أرقام الأرباح المصرح بها التي تحسب على أساس مقابلة النفقات مع الإيرادات لذلك تعتبر هذه الطريقة من بين الأساليب المستخدمة من طرف الشركات لإدارة أرباحها.

مما سبق نستطيع القول أن الإدارة تستغل عموما المرونة التي تتسم بها الممارسات المحاسبية لا سيما فيما يخص الخيارات المحاسبية المتاحة, التي تعطى القدرة على استخدام أساليب احتيالية وتضليلية البعض منها يدخل في إطار المبادئ المحاسبية والبعض الآخر خارج لها تماما ولا يمت بصلة لمبادئ المحاسبة الحقيقية بحيث يكون خارج الإطار المفاهيمي والقانوني في المحاسبة والشكل رقم (3-1) يوضح علاقة المرونة المحاسبية صدق وصحة صوره المعلومات المالية, بحيث يجد من الشكل انه كلما قلت المرونة المحاسبية كلما كانت صورة المعلومة المالية صحيحة وصادقة وفي هذه الحالة تحدم مستخدميها, هذا كله من أجل إدارة الشركات لأرباحها, وكل له دوافعه من وراء ذلك:

الشكل (1-3): التلاعب المحاسبي و المرونة المحاسبية



المصدر: أمينة فداوي "دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابه، الجزائر، 2014، ص117 (بتصرف).

¹كهينة شاوشي المرجع السابق، ص. 69

من الشكل نستنتج العلاقة الطردية الناشئة بين المرونة و ظهور ممارسات التلاعب المحاسبي بحيث كلما زادت المرونة المحاسبية ضمن الإطار المفاهيمي القانوني للمحاسبة، كلما اتجهنا نحو ممارسات المحاسبة الإبداعية تلبية لأغراض الإدارة ومعدّي البيانات المالية دون مستخدميها، وكلما قلت المرونة المحاسبية كلما كانت صورة البيانات المالية صحيحة و صادقة وخدمة. لأغراض مستخدميها، أما ممارسة غش المعلومات المالية فإنها تمارس خارج الإطار المفاهيمي للمحاسبة سواء بتواجد المرونة أو في غيابها¹.

الفرع الثالث: ممارسات إدارة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

لم يشر النظام المحاسبي المالي (SCF) لموضوع إدارة الأرباح لا من بعيد ولا من قريب ولكن اللافت للنظر أنه يتسم بمرونة كبيرة مقارنة مع ما كان عليه النظام القديم المخطط الوطني المحاسبي (PCN) هذا راجع لكونه مستمد من المعايير الدولية والتي جعلته بأن العديد من التغييرات والممارسات المحاسبية الجديدة التي لم تكن من قبل، حيث أصبحت تشكل محاسبة الالتزام أو التعاهد، أو ما يسمى بالمحاسبة على أساس الاستحقاق أحد دعائم تطبيق النظام المحاسبي المالي، حسب ما أشارت إليه المادة (رقم 2) من المرسوم التنفيذي (8-156) بتاريخ 26 ماي 2008، المتضمن أحكام القانون (07 - 11) وعلى عكس المخطط المحاسبي السابق، والذي اعتمد على ثبات الطرق المحاسبية، في حين أقر النظام المحاسبي المالي بإمكانية التغيير بين العديد من السياسات المحاسبية، و الاعتماد على التقديرات المحاسبية و الحكم الشخصي لمعالجة بعض عناصر التقارير المالية، مما يتيح المجال لإمكانية التأثير على الأرباح المعلنة، ومن بين هذه الحالات التي نختصرها في النقاط التالية²:

- **تقييم الأصول طويلة الأجل:** يتم الاعتماد في القياس وفق النظام المحاسبي المالي، بالاستناد إلى التكلفة التاريخية القيمة العادلة، قيمة الإنجاز والقيمة النفعية؛
- **طرق الإهلاك:** يتم احتساب أقساط الإهلاك وفق الإهلاك الخطي، أساس وحدات الإنتاج، الإهلاك المتناقص أو الإهلاك المتزايد؛
- **طرق تقييم المخزونات:** تقييم بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، أما عند خروجها من المخازن باستخدام طريقة الداخر أولا الصادر (FIFO) أولا أو التكلفة الوسطية المرجحة؛
- **تكاليف الاقتراض:** تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية مرتبطة بها أو تدمج في تكلفة بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة (أكثر من سنة مالية)، طبقا للمعالجة المحاسبية البديلة المرخص بها؛
- **التقديرات الشخصية:** نحد أن النظام المحاسبي المالي فتح امال للعديد من لتقديرات الشخصية للإدارة والتي تفتح المجال أمامها للتلاعب بالأرباح وتوجيهها ما يحقق مصالح الإدارة والي نذكر منها: تقدير العمر الافتراضي للتثبيات، تقدير القيمة المتبقية، تقدير قيمة الأصل الثابت عند إعادة التقييم.

2- أمينة فداوي "دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014، ص 117 (بتصرف).

2 - محمد زرقون وعبد النور شنين "دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة (2006 - 2014)" - مجلة الدراسات الاقتصادية العدد 03 - 2017 - جامعة قاصدي مبراح ورقلة - ص 14.

المطلب الثالث: طرق كشف ونماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح

أصبحت ظاهرة إدارة الأرباح من بين الظواهر التي تستقطب الكثير من الباحثين في الآونة الأخيرة خاصة فيما يتعلق بطرق اكتشافها وقد ساهم في تلك الأبحاث اكتشاف العلاقة بين أساس الاستحقاق وإدارة الأرباح حيث أن الريح عبارة عن جزئين تستطيع التحكم فيه وهو المستحقات وجزء لا تستطيع التحكم فيه وهو التدفقات لدلا والجزء المتحكم فيه وطرق حسابها وتقسيماتها والتي أصبحت من بين أنجح الطرق لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح.

الفرع الأول : طرق كشف إدارة الأرباح

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق والتلاعب بالمعلومات المالية عن طريق إدارة الأرباح؛ اتجهت أنظار الباحثين نحو قائمة التدفقات النقدية عليهم يجدون فيها ما يقودهم لكشف تلك الممارسات, واعتمدت في ذلك على مفهوم المستحقات "ACCRUALS" وتعتبر المستحقات عن مجموع الإيرادات و المصاريف المسجلة في قائمة الدخل والتي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط¹. لذلك اعتمدت أغلب طرق اكتشاف إدارة الأرباح على حساب المستحقات الكلية بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المرتبطة بأساس الاستحقاق, ضف إلى ذلك بعض الطرق الأخرى التي اعتمدت على التحليل المحاسبي, ما سبق نستطيع إيجاز طرق كشف ممارسات إدارة الأرباح فيما يلي :

1 - طرق استخدام المستحقات : تعتبر من بين الطرق الأكثر انتشارا بين الباحثين ونستطيع تمييز طريقتين هامتين

تستخدمان المستحقات أساسا لقياس ممارسات إدارة الأرباح» إما عن طريق دراسة بند واحد منفرد ودراسة التغير الحاصل به وتسمى هذه الطريقة بالاستحقاق المفرد, أو عن طريق استخدام المستحقات الاختيارية والتي تعتبر الأكثر استخداما فمبدأ هذه الطريقة مبني على حرية المسيرين في التحكم بجزء من المستحقات حيث مما سبق قلنا أن المستحقات الكلية متكونة من المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية هذه الأخير هي التي تستطيع الإدارة التحكم بها عن طريق حرية الاختيار بين السياسات المحاسبية واعتمادهم على بعض التقديرات والأحكام الشخصية والتي لها ارتباط وثيق بينها وبين المستحقات الاختيارية التي أصبحت كمؤشر لممارسات إدارة الأرباح و العديد من النماذج لتقدير المستحقات الاختيارية,

2 - طرق التحليل المحاسبي : تنطلق هذه الطرق من الفهم الجيد لحسابات الشركة المراد الكشف عن ممارسات إدارة

الأرباحها حيث يقول (Mohanaram 2003) إن فهم حسابات الشركة أمر هام في محاولة الكشف عن احتمال قيام إدارة الشركة بإدارة الأرباح, وفيما يلي الخطوات الخاصة بتنفيذ التحليل المحاسبي للكشف عن إدارة الأرباح:²

أ - التعرض على السياسات المحاسبية للشركة والقطاع الذي تنتمي إليه؛

1 . - أمينة فداوي " نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح " ، مجلة الإستراتيجية والتنمية العدد 5 جزء 3 ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغام ص 124.

2 - عبد المجيد الطيب الفار "إدارة الأرباح"، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010، ص 56.

- ب -تقييم المرونة المحاسبية للشركة
 ت تقييم إستراتيجية الشركة المحاسبية؛
 ث تقييم إفصاحات الشركة,
 ج -تحديد الخطوات أو المؤشرات التي تدل على وجود شيء سلبي (تعتبر أهم خطوة)؛
 ح -إبطال التحريفات المحاسبية عن طريق قلب تأثيرات الخيارات المحاسبية المشكوك فيها.

الفرع الثاني: نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح

يعتمد الكثير من الباحثين في قياس ممارسات إدارة الأرباح على قياس المستحقات الاختيارية للشركة، و بما انه من الصعب التفرقة بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية فتهد قدمت عبر فترات طويلة من الزمن عدة نماذج مالية الحساب المستحقات الغير الاختيارية من اجل تحديد وقياس المستحقات الاختيارية أي تقديرات الشركة واختلفت هذه النماذج فكان ابسطها يقدر المستحقات الغير الاختيارية من خلال المستحقات الكلية اما أعقدها فهو الذي يفصل بينهما ويمكن استعراض ابرز هذه النماذج كما يلي¹:

1 نموذج هيلي (Healy 1985) : أجرى (Healy) إختباره على إدارة الأرباح عن طريق مقارنة متوسط المستحقات الكلية المعدلة بواسطة إجمالي الأصول للسنة السابقة لعملية القياس، وتختلف دراسة Healy عن بقية الدراسات في أنها تتنبأ بحدوث إدارة الأرباح بشكل نظامي في كل فترة. وتحسب المستحقات الكلية بالفرق بين الدخل الصافي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية وفيما يلي عرض لهذا النموذج²:

$$NDA_{t+1} = \frac{1}{n} \sum_{i=t-1}^t TA_i / A_{i-1}$$

بحيث:

NDA_{t+1} : المستحقات الغير اختيارية للفترة المدروسة .

$t+1$: الفترة المدروسة .

t : سنوات فترة التقدير .

n : مجموع سنوات فترة التقدير .

TA_i : المستحقات الكلية للسنة (i) .

A_{i-1} : مجموع الأصول لبداية الفترة ($i-1$) .

A_{i-1} : مجموع الأصول لبداية الفترة ($i-1$) .

¹ - مرجع سابق ، ص 126.

² - عبد المجيد الطيب الفار، مرجع سابق ذكره.

واجه هذا النموذج عدة إنتقادات كونه يعتبر المستحقات غير الاختيارية ثابتة عبر الزمن ولا تتغير بتغير الظروف الاقتصادية للشركة، وهذا منافي للمنطق العلمي.

2 نموذج ديشووسلوان (1999 Dechow & Sloan) : بني هذا النموذج على اعتبار أن التغير في المستحقات غير

الاختيارية هو نفسه لكل الشركات من نفس القطاع، ويقدر النموذج المستحقات غير الاختيارية وفق المعادلة التالية:

$$NDA_{t+1} = y_1 + y_2 \text{Median}_I (TA_{t+1} / A_{t-1})$$

بحيث:

$$NDA_{t+1}: \text{المستحقات غير اختيارية للسنة } (t+1)$$

Median_I (TA_{t+1} / A_{t-1}) : القيمة الوسيطة للمستحقات الكلية مقسومة على إجمالي أصول بداية الفترة لكل

الشركات التابعة لنفس قطاع النشاط I ؛

y₁, y₂ : تمثل معالم يتم تقديرها وفق طريقة المربعات الصغرى خلال انطلاقاً من المعادلة الآتية:

$$TA_t / A_{t-1} = y_1 + y_2 \text{Median}_I (TA_t / A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

بحيث:

$$TA_t: \text{المستحقات الكلية للسنة } (t) ؛$$

$$A_{t-1} : \text{مجموع الأصول للسنة } (t-1) ؛$$

ε_t: باقي الانحدار المرتبط بالمستحقات الاختيارية؛

هذا النموذج كذلك لم يسلم من الانتقاد كونه يقول بثبات المستحقات غير الاختيارية بالنسبة للشركات التي تنتمي لنفس النشاط أو القطاع، مما يؤديه إلى به إلى عدم الدقة في تأكيد المتلاعبين من عدمها من خلال إدارة الاستحقاق بالرغم من وجودها.

3 نموذج جونز (Jones 1991) : طرح هذا النموذج للتخفيف من حدة الفرضية التي جاءت بها النماذج السابقة والتي

مفادها أن المستحقات غير الاختيارية تعتبر ثابتة، حيث جاء هذا النموذج بفرص متغيرين هما الأصول الصافية التي تمثل الملكية الكلية للشركة والمتغير الثاني هو رقم الأعمال أو الإيرادات، حيث أن إدخال هذين المتغيرين يجعلنا نأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحصل للمستحقات الكلية المرتبطة بالتطور الاقتصادي للشركة، وبالتالي فإن نموذج "Jonse1991" يكون كما يلي :

$$NDA_{it} / A_{i,t-1} = \beta_1 (1 / A_{i,t-1}) + \beta_2 (\Delta \text{REV}_{it} / A_{i,t-1}) + \beta_3 (\text{PPE}_{it} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{it}$$

بحيث:

$$NDA_{i,t}: \text{المستحقات غير اختيارية للشركة } (i) \text{ في السنة } (t) .$$

$$A_{i,t-1} : \text{مجموع الأصول للشركة } (i) \text{ في السنة } (t-1) .$$

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في رقم الأعمال للشركة (i) بين السنة (t) والسنة (t-1) .

$PPE_{i,t}$: القيمة الصافية للتجهيزات المادية (العقارات والممتلكات والآلات) للشركة (i) في السنة (t) .

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معالم النموذج يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى انطلاقاً من المعادلة التالية :

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \beta_1 (1 / A_{i,t-1}) + \beta_2 (\Delta REV_{i,t} / A_{i,t-1}) + \beta_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t) .

هذا النموذج لم يخلو بدوره من الانتقادات، فأهم انتقاد وجه إليه كان وقوفه عند فرضية أن رقم الأعمال غير اختياري، في حين انه بإمكان المسير تأخير استلام المشتريات في سنة الاختبار لتخفيض رقم الأعمال وتأجيل هذه المبيعات للسنة المقبلة، ففي حال تلاعب المسير برقم الأعمال فإن تقدير ممارسات إدارة الأرباح وفق هذا النموذج سينحرف، وهذا الانتقاد اكتشفه "Jones" نفسه¹.

4 نموذج جونز المعدل (Jones Modifed 1995): لتفادي القصور الذي ظهر في النموذج السابق جونز (Jones

1991) قام (Dechow & al، 1995) بتعديله مستخدمين في ذلك المستحقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير الحاصل في حساب الزبائن. لقد إعتبر هذا النموذج أحد من بين أقوى النماذج المستخدمة في قياس ممارسات إدارة الأرباح، حيث وجد الباحث (Subramamyam، 1996) أن المستحقات الاختيارية تعتبر لدى المسعرين في الأسواق المالية أقل موثوقية من المستحقات غير الاختيارية بحيث أنها أكثر عرضة للتلاعبات من طرف المسعرين وبالتالي نستطيع القول أنها مقياس جيد لممارسات إدارة الأرباح وعليه فإن نموذج جونز المعدل يقدم كما يلي :

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \beta_1 (1 / A_{i,t-1}) + \beta_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \beta_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + e_{i,t}$$

بحيث :

$NDA_{i,t}$: المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t) .

$A_{i,t-1}$: إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة (t-1) .

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في رقم أعمال الشركة (i) بين الفترتين (t) و (t-1) .

$\Delta REC_{i,t}$: التغير في الحقوق على زبائن الشركة (i) بين الفترتين (t) و (t-1) .

$PPE_{i,t}$: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t) .

1 - أمانة فداوي ، مرجع سابق ، ص 130 .

e_{it} : الخطأ العشوائي ويُعبّر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

معاملات الانحدار. $\beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$

وحسب النموذج فإنه علينا المرور على أربع مراحل للوصول لقياس المستحقات الإختيارية التي من خلالها نقرر

ما مدى ممارسة الشركات محل الدراسة لإدارة الأرباح وهي كالتالي :

- **أولاً** : قياس المستحقات الكلية والتي يمكن حسابها عن طريق العلاقة بينها وبين الدخل الصافي والتدفق النقدي التشغيلي ويسمى بمنهج التدفقات النقدية أو عن طريق حسابها بالاستعانة بقائمة الميزانية العامة ويسمى بمنهج الميزانية العامة؛
- **ثانياً** : تقدير معالم النموذج اعتماداً على معادلة الانحدار المتعدد الخاص به من أجل تقدير المستحقات غير الاختيارية من خلالها؛
- **ثالثاً** : تحديد المستحقات غير الاختيارية لكل شركة من شركات العينة المدروسة وخلال كل سنة؛
- **رابعاً** : انطلاقاً من كون مجموع المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية يساوي المستحقات الكلية ، نستطيع حساب المستحقات الاختيارية بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية بالتالي نقرر ما مدى ممارسة شركات عينة الدراسة لإدارة الأرباح.

وأهم انتقاد وجهه لهذا النموذج هو اعتباره أن كل تغير في رقم الأعمال على الحساب هو نتيجة للتحريف وفي حال ظهور تحريفات على مستوى المبيعات المدفوعة نقداً، فإن نفس الإشكال المطروح في نموذج جونز (Jones 1991) سيترج هنا أيضاً، وذلك بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار الجزء الاختياري في نموذج تقدير المستحقات الغير الاختيارية، كما لاحظ العديد من الباحثين أن التعديل في هذا النموذج لا يوافق الواقع في القياس دائماً، فهذا التعديل لا يتكيف إلا والفترات أين توجد فيها إدارة أرباح فعالة بشرط أن يكون التغير في حساب الزبائن في نفس السياق¹.

نموذج كوثاري (Leone & Wasley·Kothari، 2005) : وسمي كذلك بنموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء نظراً

لكونه يربط المستحقات بأداء الشركة، أدخل عنصر جديد للمعادلة وهو العائد على الأصول (- Revenu On Actifs ROA) بحيث يقولوا أصحاب النموذج أن العائد على الأصول له تأثير على قياس المستحقات، لذلك فقد أضافوا قيمة العائد على الأصول (ROA) إلى معادلة الانحدار للنماذج السابقة فأصبحت كما يلي :

$$NDA_{it} / A_{it-1} = \beta_1 (1 / A_{it-1}) + \beta_2 (\Delta REV_{it} / A_{it-1}) + \beta_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث :

ROA_{i,t}: معدل العائد على أصول الشركة (i) خلال الفترة (t).

1 - أمينة فداوي ، مرجع سابق ذكره ، ص 131.

يعتبر هذا النموذج من بين أهم النماذج في قياس ممارسات إدارة الأرباح نظرا لكونه نسخة مطورة للنموذجين السابقين، بحيث أدخل عليها عنصر جديد وهو العائد على الأصول والذي له ارتباط قوي جدا بينه وبين المستحقات لذلك يعتبر هذا النموذج من بين أنجع وأدق النماذج في قياس ممارسات إدارة الأرباح.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية والدولية

سنتناول في هذا المبحث مفاهيم حول إدارة الأرباح والنظام المالي المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية من خلال عرض أهم الدراسات السابقة التي قامت بقياس دراسة ودراسة ظاهرة الأرباح سواء في البيئة الجزائرية الدولية بحيث تناولت العديد من الدراسات موضوع إدارة الأرباح من عدة جوب وسوف نتطرق إلى أهم المحطات التي مرت بها كل دراسة وأهميتها ونتائجها والتي سوف نضعها ونتخذها كنبراس يضيء لنا الطريق التي سوف نسلكها في دراستنا هذه وبوضوح لنا أهم المحطات التي يجب أن نمر عليها وهذا من أجل تأصيل جيد لها بحيث قسمنا هذا الفصل إلى موقع دراستنا من بين الدراسات سابقة ودراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

سنعرض في هذا المطلب ابرز الدراسات السابقة باللغة العربية وسنركز على الدراسات التي تم القيام بها في البيئة الجزائرية والعربية خاصة تلك التي قامت بقياس إدارة الأرباح.

- 1 - دراسة (بوسنة حمزة 2018): الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراة، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر¹⁴. هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن جودة إرباح المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC All-Tradable) خلال الفترة 2004-2015، لمعرفة العوامل المؤثر فيها، ولقد حصرت الدراسة العوامل المؤثرة في جودة الأرباح في: (خصائص مجلس الإدارة، وخصائص لجنة التدقيق، والعوامل التدقيق الخارجي، بالإضافة الي المتغيرات الضابطة). من خلال ذلك تم فحص جودة الإرباح المحاسبية عن طريق حساب القيمة المطلقة، للمستحقات الاختيارية المقاسة بتطبيق نموذج (kothari et al. 2005) ونماذج البيانات الطويلة وتوصلت الدراسة إلى أن استقلالية لجنة التعيينات وارتباط المؤسسة بمكاتب التدقيق كبيرة الحجم، تعتبر من العوامل التي ترفع من جودة أرباح المؤسسات الفرنسية، كما توصلت الدراسة إلى أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التعويضات، التخصص القطاعي للمدقق، وأتعاب الخدمات غير التدقيقية تعتبر من العوامل التي تخفض من جودة أرباح المؤسسات الفرنسية، منجهة أخرى لم تتوصل الدراسة إلى وجود أي تأثير معنوي لباقي متغيرات الدراسة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية¹.
- 2- دراسة (محمد زرقون وعبد نور شنين 2017): الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في - مجلة الدراسات الاقتصادية العدد رقم 03 جامعة قاصدي مرباح ورقلة² 2017.

1 بوسنة حمزة: العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبة من منظور ممارسات إدارة الأرباح، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018

2 محمد زرقون وعبد نور شنين - دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة (2006-2014) - مجلة الدراسات الاقتصادية العدد رقم 03-2017 - جامعة قاصدي مرباح ورقلة - ص 11-26.

تهدف هذه الدراسة إلى اختيار تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية علي ممارسات إدارة الأرباح، وذلك علي عينة لبعض الشركات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014). حيث توصلت نتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل (التحفظ المحاسبي، مخاطر الاستغلال ومؤشر السيولة) في توجيه ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واعتبرت كبديل للمقياس المذكورة في البحوث الغربية التقليدية (ربحية الشركة، حجم الشركة والتسعير في البورصة)، باعتبار أن بيئة أعمال السياق الجزائري، تختلف اختلاف كبير من حيث التشريعات الحكومية، والتركيب البشرية والثقافية للمجتمع.¹

3- دراسة (محمد جاسم محمد 2016): الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في -مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد(1) جامعة الكوفة العراق¹

لقد ذهبت هذه الدراسة إلي بيان أثر مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج (Kothari et al. 2005) علي قيمة الشركة، بحيث انطلقت بعد طرح الإشكالية من وضع فرصتين للتحقيق من صحتها، الأول انه لا توجد علاقة ارتباط بين مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج (Kothari et al. 2005) وأسعار الأسهم ممثلة لقيمة الشركة، والثانية مفادها انه لا توجد علاقة اثر بين مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج (Kothari et al. 2005) وأسعار الأسهم ممثلة لقيمة الشركة، وبهنا في هذه الدراسة أكثر شيء النموذج الذي استعمله في قياس ممارسات إدارة الأرباح

حيث استطاعت الدراسة الوصول إلي انه لا يوجد علاقة ارتباط ولا علاقة اثر بين مكونات إدارة الأرباح وفق نموذج

(Kothari et al. 2005) وأسعار الأسهم ممثلة لقيمة الشركة، بحيث أوصي صاحب الدراسة إلي إن علي المهتمين بالجوانب المالية وتقييم الاستثمارات اخذ بعين الاعتبار هذه العلاقة وتضمين هذه النماذج متغيرات أخرى مثل مقسوم الأرباح والعوائد الأخرى ذات الجانب المالي

4- دراسة (شاوش كهينة 2016): الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.²

هدفت الدراسة إلي اختيار أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، ولتحقيق ذلك واختيار فروض الدراسة، ثم إجراء دراسة تطبيقية علي عينة من الشركات المساهمة في بورصة الجزائر خلال فترة (2006-2013)، بالاعتماد علي نموذج (Kothari et al. 2005) لقياس المستحقات الاختيارية كقياس لإدارة الأرباح، حيث أشارت نتائج الاختيارات الإحصائية لفروض الدراسة أن اعتماد النظام المحاسبي المالي في الشركات الجزائرية محل الدراسة أدى إلى زيادة المستحقات الاختيارية في فترة مابعد اعتمادها النظام المحاسبي المالي، وهو يشير إلي زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل هذه الشركات .

1 محمد جاسم محمد : " أثر مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari et al 2005 على قيمة الشركة - تحليل حالة مجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2009 ولغاية 2013) " مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد (1) جامعة الكوفة العراق 2017، ص 386-416.

2 كهينة شاوشي إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2006.

بناء على الدراسة واختيار فروضها تم الانتهاء الوضع إقتراحات تضمن فعالية أكثر للنظام المحاسبي المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح يعتمد على جانبين أساسيين :

الأول : يتمحور حول التعديلات الضرورية على النظام المحاسبي المالي من حيث التعديل والتحديث المستمر للنظام المحاسبي المالي وضرورة، مواكبته لتطورات المعايير المحاسبية الدولية، الغاء المعالجات البديلة، والحد من استخدام التقدير الحكمي .

الثاني : فيتركز على توفير مجموعة من الدعائم الأساسية لإنفاذ النظام المحاسبي المالي والمتمثلة أساسا في توفير آليات الحوكمة الجيدة في الشريكات الجزائرية، وجود إجراءات المرجعة الخارجية، وأخيرا تفعيل دور المنظمات والجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة في الجزائر .

5- دراسة (بلال كيموش 2014) : الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة الباحث العدد 14-2014 جامعة قاصدي مرباح ورقلة¹

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى ممارسة المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائر لإدارة الأرباح، بالاعتماد على المصاريف غير النقدية، النواتج غير النقدية، وبنود احتياجات رأس المال العامل ، من خلال اختيار مدى معنوية العلاقة بين هذه البنود، والمستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح ، ومن اجل ذلك تم تصميم نموذج الانحدار الخطي المتعدد، استنادا للبيانات المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، للفترة بين 2005 و2009¹

وتشير النتائج إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية من جهة، والمخصصات، الديون قصيرة الاجل والمخزونان من جهة أخرى، مما يعني أن المؤسسات الجزائرية تستخدم هذه البنود في إدارة الأرباح، في حين تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية من جهة، والحقوق والنواتج غير النقدية من جهة أخرى . كما تشير إلى أن مخصصات الدورة تعتبر الأكثر استخداما في إدارة الأرباح، في حين تستخدم الديون قصيرة الأجل والمخزونان بدرجة أقل، أما باقي البنود فحسب نتائج الدراسة فإنها تستخدم في إدارة الأرباح.

6-دراسة (فداوي أمينة 2013) : بالدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في العدد 04 من مجلة التنظيم والعمل جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر².

ذهبت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف علي ممارسات إدارة الإرباح، والإحاطة بدوافعها وأساليبها ومحاول قياس مدى ممارستها من طرف الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر، بحيث تري الدراسة انه يمكن للممارسة والتمكين من المبادئ والممارسات والطرق المحاسبية من اكتساب خبرة نؤدي بالمحاسب إلى التلاعب بها وعرض أرقام الإرباح التي تريدها الإدارة والذي في اغلب الأحيان لايمكن كشفه إلا عند انهيار المنشأة، وتعد من أحداث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية ودون خرق القواعد والمبادئ المحاسبية وعند تسليط الضوء أكثر نجد أن الشركات المسعرة في البورصة الأكثر لجوء لمثل تلك

1 بلال كيموش ، دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح - حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005-2009) ، مجلة الباحث العدد 14-2014 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص 41-54

2 بشرى نجم عبد الله المشهداني وليلى ناجي مجيد الفتلاوي "المدخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر اليات الحوكمة في تخفيظها"مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد ثلاث وتسعون، جامعة المستنصرية ،العراق 2012 ص 26-56 .

لممارسات لأنها بدلتها إن تظهر بصورة المؤسسة الجيدة ذات الأرباح الوفيرة ليتم قبولها في البورصة، وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

○ يعتبر إدارة الإرباح شكلا من إشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين ، المبادئ المحاسبية للتلاعب بالحسابات وتقديم انقطاع مظلل عن أرباح الشركة ومخاطرها.

لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المسجلة ببورصة الجزائر بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة 2009-2007

7-دراسة (بشرة نجم عبد الله المشهدان وليلى ناجي مجيد الفتلاوي 2012): الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد عدد ثلاث وتسعون جامعة المستنصرية العراق³⁰.

هدفت الدراسة إلي بيان اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الإرباح حيث تلجأ بعض الشركات إلى ممارسات إدارة الإرباح من خلال التدخل في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي للتأثير في الأرقام المحاسبية المقرر عنها مستغلة بذلك المرونة في المعايير المحاسبية للأختيار بين الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة . وقد تم استعمال نموذج جونز المعد لقياس ممارسات إدارة الأرباح ، فضلا عن استعمال مؤشرات لقياس مستوى تطبيق الحوكمة في اثنين و أربعين شركة مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ، وتسعة عشر شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومن كافة قطاعات العمل الاقتصادية للفترة الممتدة بين 2006 و 2009¹.

وقد بينت الدراسة إلى أنه هناك تأثير لآليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وعليه فقد أوصت الباحثان بضرورة إصدار القوانين والتشريعات ذات الصلة بالحوكمة ، فضلا عن إصدار دليل قواعد ملزمة بتطبيقها في الشركات العراقية لما لها من أثر في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح أو الحد منها .

8- دراسة (مجيد عبد الحسين الميرياني، علاء عبد الحسين صالح الساعدي، الهام جعفر حميد الشاوي 2015)

الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، جامعة العربي بن امهدي أم البواقي¹. هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة العلاقة بين ممارسات إدارة الإرباح وعوائد أسهم الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومحاولة الكشف على مدى وجود هذه الظاهرة لدى الشركات الصناعية الإماراتية وعلاقتها بعوائد أسهم هذه الشركات وذلك من منطلق أن المحاسبين يمكنهم أن يغيروا أرقام البيانات المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح بحيث تم تطبيق نموذج جونز المعدل لاحتساب المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية باستخدام البيانات المالية لعينة مكونة من (14) شركة صناعية إماراتية ولفترة تسعة سنوات من 2006-2014 ، ومن خلال إجراء تحليل المقطعي لسلاسل - الزمنية لكشف العلاقة بين الممارسات إدارة الإرباح وعوائد الأسهم ، فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج :

1- مجيد عبد الحسين هاتف الميرياني، علاء عبد الحسين صالح الساعدي ، إهام جعفر حميد الشاوي: " إدارة أرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم -دراسة تطبيقية علي عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة "مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2015، صص 11-31 .

- أن الشركات قد مارسات إدارة الأرباح في السنوات 2006 ، 2010 ، 2011 ولم تمكن هناك ممارسات في السنوات الاخرى،
- أن على السنوات في ممارسة إدارة الأرباح كانت عام 2006 ،
- وجود علاقة غير دالة أخصائيا بين إدارة الأرباح وعوائد الأسهم للشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد تعود إلى عدم ممارسة الشركات الصناعية الإماراتية لأسلوب إدارة الأرباح بالجمل
- وقد تم تقديم بعض المقترحات في نهاية الدراسة والتي من شأنها إن تساعد أدارت الشركات الصناعية الإماراتية والمستثمرون في سوق الأوراق المالية نذكر منها :
- أهمية تحقيق أعلى درجات لكفاءة السوق المالية وزيادة فاعلية إجراءات كشف ومنع ممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة الصناعية ،
- زيادة الدور الذي يلعبه من ارجعي الحسابات -خاصة الخارجيون منهم في الكشف ممارسات إدارة الأرباح من قبل محاسبي الشركات الصناعية المساهمة،
- على إدارات الشركات الصناعية المساهمة أن تأخذ دورها الفاعل في كشف ممارسات إدارة الأرباح قدر الإمكان وعدم الاكتفاء بما يقدمه المحاسبون من أرقام وبيانات مالية¹ .

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

ستعرض في هذا المطلب أبرز الدراسات السابقة باللغة الأجنبية حيث نجد أن الدراسات الأجنبية في موضوعنا هذا كثيرة جدا نتيجة للبيئة الاقتصادية التي تعتبر بيئة خصبة للقيام بممارسات إدارة الأرباح نظرا لعدة عوامل مختلفة .

1 - دراسة ((Shiguang Ma & fei Guo 2015) : الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة الاقتصاد

الصيني :ترجمة ودراسات ،48(5) ،جامعة وولونغونق _أستراليا2

حسب الدراسة أن الشركات الصينية تتميز بملكية متعددة وتركيز ملكية مرتفع لهذا ستتطرق هذه الدراسة إلى تحديد خصائص الملكية في سلوكيات إدارة الأرباح للشركات المحلية المدرجة في الصين ، حيث أشارت النتائج إلى أن ممارسات إدارة الأرباح يتم تحديدها من خلال دوافع مختلف أنواع الملكية وعلى وجه الخصوص عندما تكون الهيئة الحكومية هي المالك الأكبر تكون هذه الشركات أقل احتمالا للقيام بممارسات إدارة الأرباح على الرغم من ارتباط نسبة ملكية الدولة بشكل ايجابي مع إدارة الأرباح ، كذلك أن الملكية القابلة للتداول والملكية الخاصة المركزة بشكل خاص تقلل من ممارسات إدارة الأرباح في حين أن تركيز الملكية الكلي يعزز ممارسات إدارة الأرباح.

1- مجيد عبد الحسين هاتف المريان،علاء عبد الحسين صالح الساعدي ، إهام جعفر حميد الشاوي: " إدارة أرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم -دراسة تطبيقية علي عينة من الشركات

الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة "مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 04 ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2015 ، ص ص11-31

2- FeiGuo&Shiguang Ma " OwnershipCharacteristics and Earnings Management in China" The ChineseEconomy Translation and Studies Volume 48, Issue 5 – University of Wollongong – Australia – 2015 pp. 372 – 395

2-دراسة (2012 SarraElleuch Hamza) :الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة محاسبة _رقابة _

تدقيق1/2012,(الجزء18)_الجمعية الفرنكوفونية للمحاسبة _ فرنسا 1

هدفت هذه الدراسة الى محاولة معرفة الدوافع والأسباب التي تؤدي بالشركات التونسية الى إدارة أرباحها ودراسة الممارسات المختلفة المستخدمة لهذا الغرض ,بعد القيام بسلسلة من اللقاءات والحوارات مع مجموعة من المسؤولين لدى مجموعة من الشركات ,خلصت الدراسة إلى أن الشركات غير المدرجة تدير أرباحها من أجل تدنية الضرائب , أما الشركات المدرجة تدير أرباحها من أجل تجنب الخسائر وصقل أرباحها . البنوك التي تعتبر الممول الرئيسي للاقتصاد التونسي , تبحث لعرض نتائج في القمة ,للقيام بذلك في تلجأ ليس فقط إلى التلاعب بالمستحقات بل تذهب إلى التلاعب الحقيقية , ضف الى ذلك أن فروع الشركات التعددة الجنسيات الأقل لجوء إلى هذه الممارسات

3-دراسة (2010 SubhrenduRath& Lan Sun) :الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة المجلة

العالمية للمالية والمحاسبة _ العدد1 _ المجلد رقم 1, زانت وورد برأس _ أستراليا 2

تقول هذه الدراسة أن موضوع إدارة الأرباح تطرقت له الكثير من الدراسات في مجال المحاسبة المالية وقد وثقت هذه الدراسات أساليب مختلفة في الكشف عن سلوكيات إدارة الأرباح , لذا فقد جاءت هذه الدراسة لاستعراض مختلف الطرق المستخدمة في الكشف وقياس ممارسات إدارة الأرباح وعن طريق النقد أي بتقييم نقاط القوة والضعف في هذه الطرق والأساليب ,فبالرغم من أن نهج وتوجه جل الدراسات إلى الاعتماد على مبدأ الاستحقاق فقد سجل هذا المنهج العديد من أوجه القصور حيث سوف نسلط الضوء على أوجه القصور وعرض بعض الأساليب البديلة التي توفرت على تحسينات في تقدير الاستحقاقات .¹

حيث خلصت الدراسة إلى أنه هناك العديد من الأساليب للكشف عن إدارة الأرباح نذكر منها (الخيارات الحاسبية ,العمليات الحقيقية , المستحقات الكلية , المستحقات الاختيارية , المستحقات المحددة وكذلك توزيع الأرباح وضبط الدخل) , من ناحية أخرى ذهبت الدراسة إلى أنه علينا التركيز على تحسين معالجة تقديرات المستحقات الاختيارية وهذا المحدودية فكرة تقدير المستحقات الاختيارية.²

4-دراسة (2010 joséIgnaciojarne&susanacallao) :الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة

المحاسبة في أوروبا, العدد7رقم2, جمعية المحاسبة الأوروبية – برنسل بلجيكا.

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على تأثير المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRS) على إدارة الأرباح , وكان ذلك بمحاولة فحص ما إذا كان اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الإتحاد الأوروبي قد أدى إلى الزيادة أو

1- FeiGuo&Shiguang Ma " OwnershipCharacteristics and Earnings Management in China" The ChineseEconomy Translation and Studies Volume 48 ,Issue 5 – University of Wollongong - Australia - 2015 pp. 372 – 395

2-SarraElleuch Hamza , " Les spécificités de la gestion des résultats des entreprisesunisiennes à travers unedémarche par entretiens " ,Comptabilité - Contrôle – Audit 2012/1 (Tome 18)·p. 39-65..

3-Lan Sun &SubhrenduRath "Earnings Management Research: A Review of ContemporaryResearchMethods " Global Review of Accounting and Finance - Volume 1 ,Number 1 – Zant World Press - Australia 2010 pp. 121 – 135.

التقليل من الممارسات المحاسبية الاختيارية من خلال مقارنة المستحقات الاختيارية في الفترات السابقة للتغيير أي قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ، لأجل ذلك اتخذت الدراسة عينة من الشركات غير المدرجة في إحدى عشرة سوقا من أسواق الأسهم الأوروبية حيث أفرزت الدراسة علي نتائج مهمة جدا هو أن ممارسات إدارة الأرباح قد زادت وتكثفت نعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في أوروبا حيث زادت المستحقات الاختيارية في الفترة التي أعقبت التنفيذ ، والذي أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح هو وجود مساحة للتلاعب بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مقارنة بالمعايير السابقة أو المحلية .

5-دراسة (Akinobushuto&nobuyukiteshima 2008): الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة المحاسبة وأبحاث الأعمال العدد 19 المجلد رقم 2، جامعات نيويورك بالتعاون مع الجمعية الدولية للمحاسبة – الولايات المتحدة الأمريكية²⁶

تهدف هذه الدراسة أبي الكشف عن العلاقة التي تربط ملكية الإدارة والسلوك الانتهازي المتعلق بإدارة الأرباح ، حيث تقول الدراسة أن هناك تأثيرات متضاربة للملكية الإدارية و حوافر المديرين تذكر من بينها تأثير محاذاة الحافز ويقتصد به هو التقاء الحوافر وتضاربها لدى المديرين المالكين حيث تجده لديه حافز مرتبط بوظيفة التسيير وحافز آخر مرتبط بملكية لأسهم في الشركة ، إضافة إلى ذلك وجود تأثير آخر هو التحصين الإداري والمقصود به هو تحصين الشركة من الاستيلاء العدائي عليها وبناء علي هذين التأثيرين قان الباحثان ببناء نموذج يوضح التأثيران حيث يخلص النموذج إلى أنه في حالة كون نسبة ملكية الإدارة المتوسطة من أسهم الشركة فأن احتمال ممارسة إدارة الأرباح يكون بسبة عالية إذا كانت احتمالية الفصل الإداري للمدير بناء علي الأداء العالي للشركة كذلك الحوافر و المكافآت المرتبطة بالمناصب الإدارية العليا ، فقد تمت الدراسة علي عينة من الشركات اليابانية لتجد انه هناك علاقة وطيدة غير رسمية بين ملكية الإدارة والمستحقات الاختيارية بما يتفق مع النموذج الذي وضعته الدراسة.

6-دراسة (Franck Missonnier-Piera .Walid Ben Amar 2007): الدراسة بارة عن مقال علمي منشور في مجلة (محاسبة – رقابة – تدقيق) 1/2007 ، (الجز 13) – الجمعية الفرنكوفونية للمحاسبة – فرنسا³⁷ جاءت هذه الدراسة لتحليل وفحص الممارسات التي يقوم بها مسيري الشركة سويسرية مستهدفة للاستحواذ عليها بين سنة 1990 وسنة 2002 ، التحليل التجريبي أظهر نتائج ذات دلالة علي ممارسة مسيري هذه الشركة لإدارة الأرباح المحاسبية وكان ذلك بقياس مستوي المستحقات الاختيارية للسنة للسنة التي تسبق عملية الاستحواذ، حيث مسيري الشركات بتدنيه أرباحها المحاسبية خلال السنة التي تسبق الإعلان عن العملية¹

1- Susana Callao & José Ignacio Jarne " Have IFRS Affected Earnings Management in the European Union? " Accounting in Europe - Volume 7, Issue 2 – European Accounting Association- Brussels – BELGIUM - 2010 pp. 159 – 189.

2- Nobuyuki Teshima & Akinobu Shuto – " Managerial ownership and earnings management : Theory and empirical evidence from Japan " – Journal of International Financial Management and Accounting– Volume 19 Issue 2 – New York University – Maastricht - Netherlands - 2008 – pp 107-132

المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة المدونة أعلاه فإننا نعتقد بأن دراستنا هذه لها موقع خاص ومتميز عن

تلك الدراسات في الجوانب التالية:

- حسب علمنا وبعد الاطلاع علي العديد من البحوث والدراسات الجزائرية انه لا يوجد من بينها من قام بدراسة عينة تنتمي لنفس القطاع والتي يكون لها تجانس كبير بينها إضافة إلى المنافسة المتولدة من وحدة النشاط فقد قمنا في دراستنا هذه بتسليط الضوء علي ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح في مجموعة شركات تنتمي إلى قطاع واحد وهو قطاع الاتصالات الجزائر والذي يعتبر من بين أهم القطاعات في الاقتصاد الجزائري،
- اختيارنا لقطاع الاتصالات نظرا لوجود حركية اقتصادية كبيرة في هذا القطاع والتنافسية الكبيرة المتولدة بداخله إضافة إلى التجانس الذي يجب أن يكون في بنود القوائم المالية لشركات هذا القطاع يحكم كونهم نفس طبيعة النشاط ونفس العمليات المحاسبية ،
- كذلك من بين الشركات التي شملتها الدراسة وجود شركتين أجنبيتين في البيئة الجزائرية والتي لم يسبق أن قام احد الباحثين بالبحث في موضوع إدارة أرباح في شركات أجنبية ناشطة في الجزائر،
- إدخال في الدراسة التطبيقية قوائم المالية محول إلى النظام المحاسبي المالي للسنة التي سبقت بداية تطبيق هذا النظام الجديد وهي سنة 2013 وهي مستمدة من ما جاء به النظام الجديد بحيث يجب إظهار أرقام السنوات السابقة في القوائم المالية للسنوات الحالية ،
- فترة الدراسة التي امتدت من سنة (2013 إلى 2017) بالرغم من ذهاب جل الدراسات إلى الاكتفاء بثلاثة أو أربعة سنوات وهذا من اجل تأكيد النتائج ومحاولة إعطاء الدراسة سعة كبيرة خاصة لكون الشركات محل الدراسة في سنواتها الأولى لتطبيقها للنظام المحاسبي المال¹.

1- S.P Kothari & Andrew J.Leone& Charles E.Wasley " Perfornce matched discretionary accrual measures " Journal of Accounting and Economics – Volume 39 Issue 1 – ELSEVIER BV – Netherlands - 2005 – Pages 163-197.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل أهم المفاهيم المتعلقة بإدارة الأرباح حيث تمكنا من إعطاء تعريف شامل لها حيث أن إدارة الأرباح عبارة عن ممارسات غير أخلاقية حيث تستغل الإدارة بانتهازية المرونة التي تتسم بها السياسات المحاسبية من أجل إدارة أرباحها مدعومة بدوافع تارة تكون شخصية وتارة تكون تنظيمية وسياسية وتارة أخرى دوافع ضريبية، وهكذا تعدد الدوافع والمهدف واحد هو ممارسه إدارة الأرباح، والتي أصبحت وبشهادة الجميع تؤرق الدول قيل المنظمات لما فيها من ضرر علي لاقتصاديات والمنظمات علي حد سواء، وما فضيحة إنرون ببعيد والفضائح المالية التي سببتها نتيجة تهور وانتهازية مسيريتها وفي أهم بتحريف وتزوير قوائمهم المالية بممارسة إدارة الأرباح بكل أنواعها .

كما تطرقنا للعديد من الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة إدارة الأرباح حديث نوعا ما حسب تلك الدراسات خاصة في الجزائر والدول العربية مقارنة بالدول الأجنبية حيث بدأ يلقي اهتمام واضحا وهذا راجع لكونه موضوع من بين أهم المواضيع التي ما فتأت الدراسات المحاسبية المعاصرة التطرق له في كل العالم وفي مختلف البيئات المحاسبية والاقتصادية من هذا المنطق أردنا من خلال دراستنا هذه أن ننضم إلي الصف.

إن الخطر الكبير لظاهرة إدارة الأرباح أدي الخوض في دراستنا هذه والتي ستكون علي عينة من شركة اتصالات الجزائر من أجل الغرض فيما مدي ممارسة هذه الشركة لإدارة الأرباح، ولاستكمال ما جاءت به الدراسات السابقة حول هذه الظاهرة في البيئة الجزائرية .

الفصل الثاني

قياس ممارسات إدارة الأرباح لمؤسسة اتصالات الجزائر

ورقلة خلال الفترة (2013-2017)

تمهيد :

سنتناول في هذا الفصل الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة حيث نحاول من خلاله قياس ممارسات إدارة الأرباح لشركات قطاع الاتصالات بالجزائر على ضوء النظام المحاسبي المالي وبناء على أحد نماذج قياس إدارة الأرباح التي تناولناها في الفصل الأول، المتمثل في نموذج " Kothari& al. 2005 " ، لقد فضلنا هذا النموذج بالرغم من أن معظم الدراسات اعتمدت على نموذج (Jones،1991) أو على نموذج (Jones المعدل،1995) ، وهذا راجع لاعتباره أحدث وأدق نماذج قياس إدارة الأرباح ونسخة مطورة للنموذجين السابقين، هذا النموذج سيمكننا من الإجابة على الإشكالية الأساسية وربط الفرضيات بالنتائج ومقارنتها وهذا من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

يهدف هذا المبحث إلى إبراز طريقة وخطوات قياس ممارسات إدارة الأرباح وكيفية تطبيق البرنامج الإحصائي «SPSS» لتقدير المستحقات غير الاختيارية حسب النموذج المطبق وهو "Kothari & al. 2005" وبالتالي حساب المستحقات الاختيارية والتي من خلالها يتم قياس ممارسات إدارة الأرباح هذا كله بالاعتماد على القوائم المالية لشركة اتصالات بالجزائر وحدة ورقلة .

المطلب الأول : مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة يمثل في شركة قطاع اتصالات الجزائر ورقلة والتي تعتبر من أهم القطاعات في الاقتصاد الجزائري وهذا للفترة الممتدة بين 2013 و 2017 وأخذنا عينة من بين وكالات اتصالات الجزائر وهي " اتصالات الجزائر ورقلة " وهذا نظرا لتوافر فيها كل الشروط المطلوبة وهي كالتالي :

- تنتمي إلى نفس القطاع والذي هو قطاع الاتصالات وتقدم نفس الخدمات ؛
- تتوافر لها كل البيانات المتعلقة بفترة الدراسة خاصة فيما يتعلق بالنموذج المستعمل في الدراسة ؛
- تطبق النظام المحاسبي المالي الجزائري منذ بداية تطبيقه سنة 2010؛
- لديها بيانات لسنة 2013 محولة إلى النظام المحاسبي المالي وهي السنة التي تعد سنة التطبيق الفعلي للنظام؛

المطلب الثاني : الطريقة والإجراءات المتبعة

تعتبر المستحقات الاختيارية (Accruals Discretionary) من أنجع الطرق والمداخل التي اعتمدت عليها أغلب النماذج لقياس ممارسات إدارة الأرباح بحيث يعتبران النموذجين (Jones, 1991) و (Jones, 1995) المعدل، من بين أهم النماذج وأن معظم الدراسات التي تطرقت لممارسات إدارة الأرباح استخدمت أحد هذين النموذجين وكذلك هناك نموذج آخر لا يقل أهمية على النموذجين الأولين فهو نسخة مطورة لهما، إنه نموذج (Kothari & al. 2005) هذا النموذج عبارة عن نموذج (Jones, 1995) المعدل مصححًا بمعدل العائد على الأصول (ROA)، هذا الأخير يعتبر من أحدث وأدق النماذج في تقدير المستحقات الاختيارية بالتالي قياس ممارسات إدارة الأرباح لذلك اخترنا الاعتماد في دراستنا على نموذج (Kothari & al. 2005) لقياس ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الاتصالات بالجزائر، ويكون ذلك بحساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات غير الاختيارية ثم حساب المستحقات الاختيارية وفق المعادلتين (1) و (2) :

$$TAC_{it}/ A_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 (1/ A_{it-1}) + \beta_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + \beta_3 (PPE_{it}/ A_{it-1}) + \beta_4 ROA_{it} + e_{it} \quad (01)$$

$$DAC_{it} = TAC_{it} - NDAC_{it} \quad (02)$$

حيث :

NDACit: المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

NDACit : المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

DACit : المستحقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

TACit : المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

Ait-1 : إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة ($t - 1$).

$\Delta REVit$: التغير في رقم أعمال الشركة (i) بين الفترتين (t) و ($t - 1$).

$\Delta RECit$: التغير في الحقوق على زبائن الشركة (i) بين الفترتين (t) و ($t - 1$).

PPEit : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t).

ROAit : معدل العائد على أصول الشركة (i) خلال الفترة (t).

e_{it} : الخطأ العشوائي ويُعبّر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

β_0 : المعامل الثابت لمعادلة الانحدار

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات الانحدار.

وإنطلاقاً من النموذج أعلاه فإن قياس ممارسات إدارة الأرباح يكون وفق الخطوات التالية :

1. حساب المستحقات الكلية (Total Accruals) ؛

2. تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals) ؛

3. حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) ، ويُعبّر عنها بالفرق بين المستحقات الكلية

والمستحقات غير الاختيارية وفق المعادلة رقم (2) الموضحة أعلاه.

4. تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح، وتكون المستحقات الاختيارية (Discretionary

Accruals كمؤشر للحكم على ذلك.

الخطوة الأولى : حساب المستحقات الكلية (Total Accruals) ؛

إن المستحقات الكلية تمثل ذلك الجزء غير النقدي الذي يدخل في تكوين الأرباح المحاسبية إضافة إلى أرباح على شكل تدفقات نقدية والتي تعتبر أكثر جودة من المستحقات التي تنشأ من التباين الحاصل بين الاعتراف بالحدث الاقتصادي والتدفق النقدي التابع له بحيث تعبر عن المصاريف التي لا زالت لم تدفع والإيرادات التي لم تحصل بعد نضف إلى ذلك النواتج والمصاريف غير النقدية ، مما سبق نستطيع القول أن المستحقات الكلية تنتج عن الفرق بين النتيجة الصافية والتدفقات النقدية التشغيلية أي أن :

$$\text{المستحقات الكلية} = \text{النتيجة الصافية} - \text{التدفقات النقدية التشغيلية}$$

كذلك :

$$\text{المستحقات الكلية} = \text{المستحقات غير الاختيارية} + \text{المستحقات الاختيارية}$$

$$\text{إذا نستطيع القول أن النتيجة الصافية} = \text{المستحقات الكلية} + \text{التدفقات النقدية التشغيلية}$$

$$\text{REit} = \text{CFit} + \text{TACit} \quad (03)$$

استنادا إلى المقاربة الناشئة بين جدول تدفقات الخزينة وحسابات النتائج نستخلص مايلي :

$$\text{النتيجة الصافية} = \text{القدرة على التمويل الذاتي} + (\text{نواتج غير النقدية} - \text{مخصصات الدورة})$$

أي أن :

$$\text{REi,t} = \text{CAFi,t} + (\text{PRCi,t} - \text{DOTi,t}) \quad (04)$$

$$\text{REi,t} = \text{CAFi,t} - \Delta\text{BFRe} + (\Delta\text{BFRe} + \text{PRCi,t} - \text{DOTi,t}) \quad (05)$$

$$\text{REi,t} = \text{CFi,t} + (\Delta\text{BFRe} + \text{PRCi,t} - \text{DOTi,t}) \quad (06)$$

بالمقارنة بين المعادلتين (03) و(06) نجد أن :

$$\text{المستحقات الكلية} = \text{التغير في رأس المال العامل التشغيلي} + \text{النواتج غير النقدية} - \text{مخصصات الدورة}$$

$$\text{TACit} = \Delta\text{BFRe} + \text{PRCit} - \text{DOTit} \quad (07)$$

حيث :

REit : النتيجة الصافية للشركة (\dot{i}) خلال الفترة (t).

CFit : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (\dot{i}) خلال الفترة (t).

CAFit : القدرة على التمويل الذاتي للشركة (\dot{i}) خلال الفترة (t).

PRCit : النواتج غير النقدية للشركة (\dot{i}) خلال الفترة (t).

DOTit : مخصصات الدورة للشركة (\dot{i}) خلال الفترة (t).

$\Delta BFRexp$: التغير في احتياج رأس المال العامل التشغيلي للشركة (\dot{i}) بين الفترتين (t) و ($t - 1$).

انطلاقاً من المعادلة رقم (07)، والبيانات المستخرجة من القوائم المالية قمنا بحساب المستحقات الكلية لكل سنة لشركة على حدى بحيث قمنا بتحويل الميزانية المالية إلى ميزانية وظيفية لحساب الإحتياج في رأس المال العامل التشغيلي ($BFRexp$) ثم التغير في احتياج رأس المال العامل التشغيلي لكل شركة بين كل سنتين (t) و ($t - 1$) من فترة الدراسة ثم إستخراج النواتج غير النقدية والمخصصات لكل سنة لشركة على حدى لنحصل على المعطيات المستخدمة في حساب المستحقات الكلية.

الخطوة الثانية : تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals) ؛

تتكون المستحقات الكلية أو تنقسم إلى نوعين من المستحقات:

1 - **مستحقات غير اختيارية** : وهي مستحقات تنشأ خلال الدورة من التطبيق العادي والطبيعي للمبادئ المحاسبية الناتجة عن الأحداث الاعتيادية والمعاملات التي تقوم بها الشركة.

2 - **مستحقات إختيارية** : وهي مستحقات تتكون من عمليات الإنتقال بين البدائل المحاسبية التي يقوم بها المسيرين ، وكذا بعض التقديرات والأحكام التي يصدرونها نتيجة لمرونة بعض المبادئ المحاسبية ، وذلك من أجل التحكم في الأرباح .

بعد حساب المستحقات الكلية ومن أجل حساب المستحقات الإختيارية علينا تقدير المستحقات غير الاختيارية والذي يكون عن طريق تقدير معالم النموذج السابق الموضح في المعادلة (01) وهي : $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ ؛ بحيث يتم إستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال تصميم معادلة الانحدار المتعدد لمجموع شركات العينة وكل سنوات فترة الدراسة (2013-2017) وإدخالها للبرنامج الإحصائي SPSS من أجل معالجتها والحصول على معالم النموذج المقدرة وبالتالي تقدير المستحقات غير الاختيارية بتعويضها في المعادلة رقم (8) التي تكتب على الشكل التالي:

$$NDAC_{it}/ A_{it-1} = \beta_1 (I/ A_{it-1}) + \beta_2[(\Delta REV_{it}- \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + \beta_3(PPE_{it}/ A_{it-1}) + \beta_4ROA_{it} \quad (08)$$

حيث :

NDACit : المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t) .

Ait-1 : إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة (t - 1) .

$\Delta REVit$: التغير في رقم أعمال الشركة (i) بين الفترتين (t) و (t - 1) .

$\Delta RECit$: التغير في الحقوق على زبائن الشركة (i) بين الفترتين (t) و (t - 1) .

PPEit : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t) .

ROAit : معدل العائد على أصول الشركة (i) خلال الفترة (t) ويحسب كما يلي [الربح الصافي / متوسط (أصول أول الفترة + أصول آخر الفترة)] . $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات الانحدار .

الخطوة الثالثة : حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) ؛

بعد حساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات غير الاختيارية نستطيع حساب المستحقات الاختيارية وذلك من

خلال المعادلة رقم (02) :

$$DACit = TACit - NDACit \text{ (02)}$$

بتعويضهما حسب لشركة ولكل سنة لنحصل مباشرة على المستحقات الاختيارية والتي تعتبر كمؤشر لقياس ما مدى ممارسة كل شركة من العينة لإدارة الأرباح .

الخطوة الرابعة : تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح .

بعد الحصول على قيم المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) لشركة ولكل سنة بأخذها كمؤشر

للحكم على ممارسة شركة عينة لإدارة الأرباح ويتأتى ذلك بحساب المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية لكل شركة على حدى ومقارنته بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية بكل سنة ، فإن كانت أكبر نقول أن الشركة قد مارست إدارة الأرباح في تلك السنة أما إن كانت أقل فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح ، بالتالي نكون قد حصلنا على النتيجة النهائية ونكون قد قسنا ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الاتصالات بالجزائر .

المطلب الثالث : قياس ممارسات إدارة الأرباح

ستتطرق في هذا المطلب لقياس ممارسات إدارة الأرباح لشركات العينة المأخوذة من قطاع الاتصالات بالجزائر، وهذا يتأتى بحساب قيم المستحقات الاختيارية من كل سنة لكل شركة بتطبيق الخطوات السابقة الذكر في المبحث الأول من هذا الفصل وبعد الوصول والحصول على النتائج نقوم باختبار فرضيات الدراسة وتقرير ما مدى ممارسة شركة اتصالات الجزائر لإدارة الأرباح.

انطلاقاً من مبدأ المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) في قياس ممارسات إدارة الأرباح واعتماداً على نموذج (Kothari & al.2005)، وهو الأنسب والأحدث والأدق في تقدير المستحقات الاختيارية بالتالي قياس ممارسات إدارة الأرباح، والذي يمر عبر الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : حساب المستحقات الكلية (Total Accruals) ؛

انطلاقاً من المعادلة رقم (07):

$$TACit = \Delta BFRexp + PRCit - DOTit \quad (07)$$

والبيانات المستخرجة من القوائم المالية قمنا بحساب المستحقات الكلية لكل سنة لشركة على حدى بحيث قمنا بتحويل الميزانية المالية إلى ميزانية وظيفية لحساب الاحتياج في رأس المال العامل التشغيلي (BFRexp) ثم التغير في احتياجات رأس المال العامل التشغيلي لكل شركة بين سنتين (t) و (t - 1) من فترة الدراسة ثم استخراج النواتج غير النقدية والمخصصات لكل سنة لشركة على حدى بالتالي نحصل على المعطيات المستخدمة في حساب المستحقات الكلية والتي جمعناها والنتيجة المحصل عليها في الملحق رقم (01).

حيث :

TACit : المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

PRCit : النواتج غير النقدية للشركة (i) خلال الفترة (t).

DOTit : مخصصات الدورة للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta BFRexp$: التغير في احتياج رأس المال العامل التشغيلي للشركة (i) بين الفترتين (t) و (t - 1).

الخطوة الثانية : تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals) ؛

بعد أن قمنا بحساب المستحقات الكلية ومن أجل حساب المستحقات الإختيارية وكخطوة ثانية علينا تقدير

المستحقات غير الاختيارية والذي يكون عن طريق تقدير معالم النموذج الموضح في المعادلة (01) وهي : $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ ؛

الفصل الثاني: قياس ممارسات إدارة الأرباح لمؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة خلال الفترة (2013-2017)

بحيث نقوم باستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال تصميم معادلة الانحدار المتعدد لمجموع شركة للعينه ككل سنوات فترة الدراسة (2013-2017) الموضحة في الملحق رقم (02) حيث تم إدخالها للبرنامج الإحصائي SPSS من أجل معالجتها والحصول على معالم النموذج المقدرة والموضحة في الجدولين التاليين، الجدول رقم (2-1) يوضح مخرجات برنامج SPSS للمعالم المقدرة والجدول رقم (2-2) يوضح معالم معادلة الانحدار الأربعة للنموذج :

الجدول رقم (2-1) : مخرجات برنامج SPSS لمعاملات النموذج .

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	078٠	085٠		914٠	369٠
i-1/At	526E10٠-1	007E9٠6	459٠-	541٠-2	017٠
REV-REC	042٠	127٠	057٠	327٠	746٠
PPE	022٠-	072٠	056٠-	308٠-	761٠
ROA	842٠-	348٠	423٠-	421٠-2	022٠

a. Dependent Variable: TACC

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS اعتماد على الملحق رقم (02).

الجدول رقم (2-2) : معالم معادلة الانحدار المقدرة للنموذج

المعاملات	القيمة المقدرة
β_1	0 ، - 15260 000 000
β_2	042٠0
β_3	022٠0
β_4	842٠،-0

المصدر : من إعداد الطالبين مأخوذاً من الجدول (1-3)

بالتالي تقدير المستحقات غير الاختيارية بتعويض المعاملات في المعادلة رقم (8) لتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$NDAC_{it}/A_{it-1} = (-15260000000.00) / A_{it-1} + (0.042) [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + (-0.022)(PPE_{it}/A_{it-1}) + (-0.842)ROA_{it}$$

من خلال المعطيات الموجودة في الملحق رقم (02) وتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل بالتفصيل على تقدير للمستحقات غير الاختيارية (NDAC) لكل شركة وكل سنة على حدى والموضحة في الملحق رقم (03).

الخطوة الثالثة : حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) ؛

بعد حساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات غير الاختيارية الموضحين في الملحقين رقم (01) و(03) على التوالي نستطيع الآن حساب المستحقات الاختيارية وذلك بتعويض القيم في المعادلة رقم (02) حسب شركة اتصالات ولكل سنة :

$$DAC_{it} = TAC_{it} - NDAC_{it} \quad (02)$$

لنحصل مباشرة على المستحقات الاختيارية الموضحة في الملحق رقم (04) والتي سنقرر على أساسها ما مدى ممارسة الشركة لعينة إدارة الأرباح.

الخطوة الرابعة : تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح

تعتبر المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) كمؤشر لقياس ممارسة إدارة الأرباح ، بعد الحصول على قيم لكل شركة ولكل سنة باستعمال الملحق رقم (04) ومن أجل تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح نقوم بحساب المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لكل شركة على حدى ومقارنته بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية بكل سنة ، فإن كانت أكبر من المتوسط نقول أن الشركة قد مارست إدارة الأرباح في تلك السنة أما إن كانت أقل فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح ، ولقد لخصنا كل ذلك في الملحق رقم (05) الموضح في الملاحق.

المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها

في هذا المبحث سوف نقوم باختبار الفرضيات وعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها وتحليلها محاولة منا لحصر أهم دوافع القيام بهذه الممارسات غير الأخلاقية والتي من شأنها ضرب مصداقية القوائم المالية للشركة ظهورها بالشكل المضلل والذي تنجم عليه العديد من الأضرار للشركة قبل أي طرف آخر، إضافة إلى الضرر الذي سوف يلحق بالاقتصاد الوطني نتيجة لهذه التصرفات قمنا بتطبيق كل الخطوات وإتباعها خطوة بخطوة لقياس ممارسات إدارة الأرباح في شركات العينة.

المطلب الأول : اختبار الفرضيات

من خلال الملحق رقم (05) أعطينا فرضية عدم ممارسة شركة لعينة إدارة الأرباح أي الفرضية العدمية المتغير الافتراضي (0) والفرضية البديلة المتمثلة في ممارسة شركة لعينة إدارة الأرباح المتغير الافتراضي (1) فكانت نسب الممارسة وعدم الممارسة والتكرارات كما يلي :

الجدول رقم (2-3) : نسبة شركة لعينة الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة

السنوات	نسبة الممارسة لإدارة الأرباح		نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
2013	1	20%	0	100%
2014	0	0%	1	75%
2015	0	0%	1	100%
2016	0	0%	1	100%
2017	0	0%	1	75%
المجموع	1	100	04	100

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على الملحق رقم (05)

نلاحظ من الجدول رقم (2-3) أن الشركة لعينة لم تمارس إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة ماعدا سنة واحد وهي 2013 وذلك بكون النظام المحاسبي المالي لا يزال جديدي على ممارسي مهنة المحاسبة في اتصالات الجزائر فرع ورقلة، وهذا راجع ربما إلى حداثة تطبيق النظام المالي المحاسبي وما يتطلبه من مهارات جديدة في تطبيقه والتي كانت نوعا ما ناقصة في البداية إضافة إلى خصوصية البيئة الجزائرية والتي لا توجد فيها أي حوافز تؤدي بالمسيرين إلى إدارة أرباح شركاتهم.

مما سبق نقول أن فرضية العدم هي الفرضية السائدة بنسبة 80% أي 4 مشاهدة من 5 أما الفرضية البديلة فإنها تمثل ما نسبته 20% أي 1 مشاهدات من 5 لذا تؤدي بنا هذه النتائج إلى القول أن فرضية العدم هي الثابتة والتي نقول أنه لا يوجد ممارسات لإدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة وهي شركة اتصالات الجزائر وكالة ورقلة بالرغم من وجود بعض الممارسات العرضية والتي لا تأخذ بعين الاعتبار نظرا لعدم انتظامها وتكرارها بشكل كبير بالنسبة

الفصل الثاني: قياس ممارسات إدارة الأرباح لمؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة خلال الفترة (2013-2017)

للتأكد من فرضية قيام شركات العينة بممارسة إدارة الأرباح من عدمه أجرينا عليها اختبار ذو الحدين (BINOMIAL TEST) والذي يختبر إمكانية ظهور ظاهرة ما أو عدم ظهورها باحتمال (نسبة معينة)، في حالتنا المدروسة أجرينا الاختبار لثلاثة حالات مختلفة ففي الحالة الأولى افترضنا النسبة 50% أي أن الفرضيتين متساويتين في احتمال الحدوث، وفي الحالة الثانية احتمال قيام شركات العينة بممارسة إدارة الأرباح بما نسبته 80%، والحالة الثالثة كانت نسبة احتمال حدوث 20% وبعد اختبار كل النسب كانت النتائج كما يلي :

الجدول رقم (2-4) : نتائج اختبار ذو الحدين (BINOMIAL TEST) لفرضية ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح

مستوى المعنوية Sig	احتمال ظهور ممارسات إدارة الأرباح	نسبة الظهور	عدد المشاهدات	الفرضيات	
0021.0	5.0	20.0	1	ممارسة إدارة الأرباح	الحالة الأولى
		80.0	4	عدم ممارسة إدارة الأرباح	
0000.0	75.0	20.0	1	ممارسة إدارة الأرباح	الحالة الثانية
		80.0	4	عدم ممارسة إدارة الأرباح	
4324.0	25.0	20.0	1	ممارسة إدارة الأرباح	الحالة الثالثة
		80.0	4	عدم ممارسة إدارة الأرباح	

المصدر : من إعداد الطالبين على مخرجات برنامج SPSS



من الجدول رقم (2-4) تظهر لنا نتائج اختبار ذو الحدين (BINOMIAL TEST) لفرضية ممارسة لشركه العينة لإدارة الأرباح، وجود النتائج وجود فروق إحصائية بين النسبة المفترضة أو نسبة احتمال ظهور ممارسات إدارة الأرباح في شركة عينة الدراسة ونسب الظهور الفعلية في الحالة الأولى والثانية بحيث وجدنا أن مستوى المعنوية في كلتا الحالتين أقل من 0.05 (0.0021 و 0.0000 على التوالي) وهو ما يعني أن شركة عينة لدراسة لا تمارس إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2017 أما في الحالة الثالثة وجود مستوى دلالة مرتفع قدر بـ 0.4324 أي أكبر من 0.05 والذي يؤيدنا للقول أنه لا توجد فروق إحصائية بين نسبة احتمال الظهور ونسبة الظهور الحقيقية فالأولى تساوي 20% والثانية تساوي 80% أي أن احتمال حدوث ممارسات إدارة الأرباح لا يتعدى الـ 80% والذي يعد احتمال ضعيف جدا بالتالي تعزيز الطرح الذي يقول أن شركات عينة الدراسة لا تمارس إدارة الأرباح.

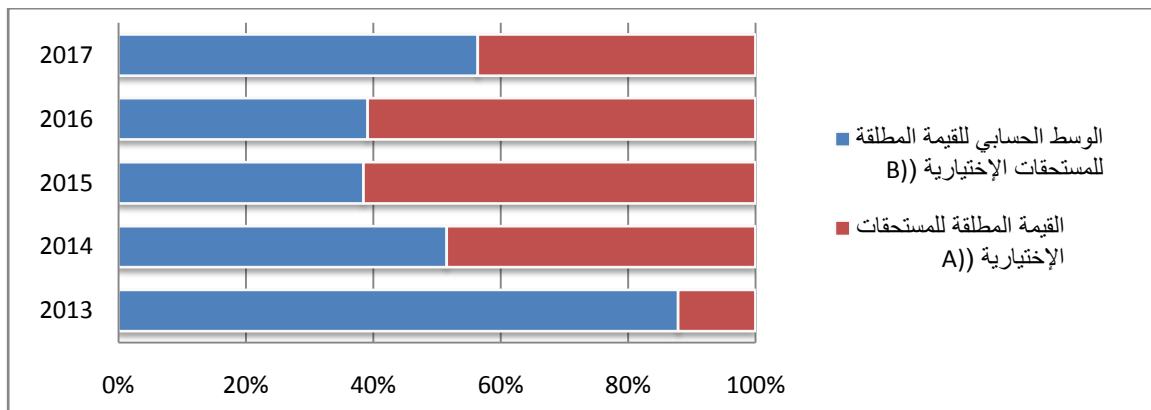
المطلب الثاني : عرض النتائج .

أفرزت لنا النتائج على أنه هناك تباين كبير بين عدم ممارسة شركة العينة لإدارة الأرباح وممارستها لها حيث وجدنا أغلب السنوات لم تمارس فيها إدارة الأرباح ، إلا في سنة واحدة وهي سنة 2013 كان الاستثناء حيث أظهرت النتائج أن العينة قد مارست إدارة الأرباح وبصفة كبيرة مقارنة بالسنوات الأخرى لفترة الدراسة والتي توضح لنا كذلك ثبوت فرضية العدم على أن شركات العينة لا تقوم بإدارة أرباحها.

ربما جاءت هذه النتائج متناقضة نظرا لكون العينة ليست نفسها بالتالي يحدث تباين بين نتائج الدراسات ولكن بالمقابل علينا أن ننوه إلى أنه هناك توافق كبير بين كل الدراسات التي أجريت على الشركات النشطة في البيئة الجزائرية سواء الشركات الجزائرية أو الأجنبية بأنها لا تقوم بممارسة إدارة الأرباح إلا بعض الدراسات الشاذة التي تقول خلاف ذلك، مما يحض نتائج هذه الدراسات وكل هذا راجع لطبيعة البيئة الجزائرية التي تعتبر فيها هذه الممارسات جديدة لا يفقهها الكثير من أهل الاختصاص ولا يعرفها فما بالك بمارسها، حتى ولو ظهرت تكون عن غير قصد وهذا كله راجع لعدة أسباب أهمها:

- عدم وجود أي دوافع في البيئة الجزائرية تؤدي بالمحاسبين أو المسيرين إلى إدارة أرباح الشركات؛
 - كذلك نقص الوعي المحاسبي لدى المسيرين حيث تجد أغلب المسيرين، ليس كلهم بالطبع لا يفقهون العمل المحاسبي نتيجة لكون أغلبهم ليس ذو كفاءة في التسيير لأنهم بكل بساطة تقنيين وليسوا مسيرين حقيقيين؛
- بالاعتماد على الملحق رقم (05) قمنا بتشكيل شكل بمقارنة بين القيم المطلقة للمستحقات الإختيارية ومتوسطها الحسابي لشركة على حدى وهي على التوالي الشكل رقم (1-2) يمثل شركة اتصالات الجزائر

الشكل رقم (1-2) : يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي (لشركة اتصالات الجزائر وكالة ورقلة)



المصدر : من إعداد الطالبين اعتماد على الملحق رقم (05)



2013 من الشكل نلاحظ الفرق الكبير والجلي بين المستحقات الاختيارية ومتوسطها الحسابي لسنة 2013 والذي يدل دليلا قاطعا أن في هذه السنة اتصالات الجزائر ورقلة قد قامت بممارسة إدارة الأرباح مقارنة بالسنوات المتبقية لفترة الدراسة والتي يأخذنا إلى القول أن هناك سبب غير طبيعي للارتفاع الكبير الذي سجلته المستحقات الاختيارية حيث يجب قبل الحكم على هذه السنة بالذات الأخذ بعين الاعتبار عدة أحداث استثنائية، نذكر منها كون هذه السنة هي السنة التي تسبق سنة أول تطبيق لنظام محاسبي جديد وهو النظام المحاسبي المالي (SCF) خاصة مع اعتماد قوائمها المحولة في دراستنا هذه مما يؤدي إلى تضخيم للمستحقات الاختيارية من خلال اختفاء العديد من البنود المحاسبية من مدونة الحسابات الجديدة، إضافة إلى اختفاء بعض الخيارات المحاسبية كطرق المخزون وظهور خيارات محاسبية جديدة كإعادة تقييم الأصول إلى غير ذلك من التغييرات الجوهرية في الممارسة المحاسبية، بالتالي حصول ممارسات تؤدي بالارتفاع في المستحقات الاختيارية ربما عن غير قصد فنقول أن شركة اتصالات الجزائر قد قامت بإدارة أرباحها.

بالمقابل نجد أن باقي السنوات قد سجلت مستحقات اختيارية أقل من المتوسط الحسابي لها وبالتالي القول أن شركة اتصالات الجزائر لم تمارس إدارة الأرباح في السنوات المتبقية لفترة الدراسة أي من سنة 2014 إلى سنة 2017 وهذه الفترة التي شهدت بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

المطلب الثالث : تحليل النتائج ومناقشتها .

من خلال النتائج التي وصلنا إليها والتي مفادها أن العينة شركة المدروسة كلها لا تمارس إدارة الأرباح وتثبيت فرضية العدم التي وضعناها في بداية الدراسة والتي نستطيع تفسيرها بما يلي:

- إن لبداية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أثر كبير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظرا لعدة اعتبارات منها التغييرات الكبيرة التي جاء بها وحداثة تطبيقه التي جعلت الممارسين أو المحاسبين لا يتمكنون منه بعد بسبب تطبيقه المباشر دون سابق تكوين مما جعلهم مازالوا يتأقلمون معه رغم مرور سبعة سنوات من بداية تطبيقه، حيث أن من بين أكبر شروط استعمال المستحقات في إدارة الأرباح و التلاعبات المحاسبية أن تكون محاسبا متمرس ومتمكن من الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي الذي تمارسه ؛
- كذلك نستطيع القول أن البيئة الجزائرية غير محفزة لهكذا ممارسات نظرا لعدم وجود سوق مالي نشط يؤدي إلى منافسة نشطة في التداول كما تعرفون أن للأرباح دور كبير في تحديد سعر الأسهم للشركة وبالتالي تجدهم يمارسون إدارة الأرباح من أجل الرفع من قيمة أسهم والرفع كذلك من حجم الشركة ؛

- كذلك الملكية الكلية لجل الشركة الكبرى الناشطة في الاقتصاد الجزائري للدولة بنسبة 100 % مما يجعل حوافز المسيرين محدودة لا تؤديهم إلى ممارسة إدارة الأرباح ففي أغلب الشركات لا يرتبط أجر المسير بأرباح الشركة وهذا من بين الأسباب الهامة التي تؤدي بالمسيرين إلى عدم اللجوء إلى ممارسة إدارة الأرباح ؛
- كذلك عدم وجود تطبيق فعلي لنظرية الوكالة في الجزائر فإن لم تكن الشركة مملوكة للدولة فإن أغلب وحل الشركات المملوكة للخوادم هم أنفسهم مسيرها، في هذه الحالة لا وجود لنظرية الوكالة بالتالي لا وجود لمبادئ حوكمة الشركة ؛
- عموما لا يوجد أي حوافز مبررة لقيام المسيرين أوحى بأمر من الملاك أن يتم ممارسة إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية، فالبيئة الجزائرية وفي ظل النظام المحاسبي المالي " SCF " مازالت عذراء ؛
- هناك الوازع الديني كذلك فديننا الإسلامي يرفض أي تصرف فيه غش أو انتهازية أو تزوير أو أي تصرف منافي للقيم الإسلامية السمحة التي ترفض الكذب والتدليس و استغلال الآخر.

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل وقع اختيارنا على حالة قطاع الإتصالات (شركة إتصالات الجزائر)، حيث قمنا بقياس ممارسات إدارة الأرباح بإتباع خطوات محددة خلال نموذج للتقدير وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS لدراسة ما مدى ممارسة عينة من شركة لإدارة الأرباح، حيث لم يسبق من قبل أن قيست ممارسات إدارة الأرباح لديها، إن هذه الدراسة قامت بتقدير المستحقات الإختيارية للسنوات (2013-2017) من خلال العديد من البنود المشكلة لقوائمها المالية وبعض المؤشرات المالية، حيث توصلنا إلى نتائج مهمة والتي نوجزها في ما يلي :

- أن شركات العينة لا تمارس إدارة الأرباح خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- أنه لا يوجد في البيئة الإقتصادية الجزائرية دوافع للمسيرين لممارسة إدارة الأرباح؛
- التغيير في الأنظمة المحاسبية والسياسات المحاسبية يؤدي إلى إرتفاع المستحقات الإختيارية بالتالي تطهر لنا مؤشرات إيجابية لممارسات إدارة الأرباح.

خاتمة

الخاتمة :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركة إيصالات الجزائر مع الاخر كعينة شركة اتصالات الجزائر بوحدة ورقة وتحقيقا لهذا الهدف اعتمدنا على نموذج من نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح وذلك باستخدام نموذج كوئاري (Leone&Wasley،Kothari، 2005) حيث إعتدنا هذا النموذج في دراستنا لكونه من بين أفضل النماذج المعتمدة على المستحقات لقياس ممارسات إدارة الأرباح.

وباستعراض خلاصة الفصول السابقة نجد أن الفصل الأول تعلق بمفاهيم نظرية حول ظاهرة إدارة الأرباح و مدى خطورتها و إنتشارها سواء في البيئة الجزائرية أو الدولية ، خاصة بعد إعتداد الجزائر نظامها المحاسبي الجديد النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمد كلية من المعايير المحاسبية الدولية. فهذه الظاهرة إرتبطت نوعا ما بالمرونة الكبيرة التي تتسم بها المعايير المحاسبية الدولية والتي أصبح يستغلها المسيرين من أجل إعطاء صورة مزيفة ومحرفة لإرضاء نزوات شخصية و دوافع لا أخلاقية وبصفة قانونية لا تخرج من الأطر والمبادئ المحاسبية المتعارف والمتفق عليها.

أعطت الدراسات السابقة من خلال ما تم تحليله واستنتاجه ، نظرة شاملة نوعا ما حول الظاهرة محل الدراسة خاصة تلك التي تعلق بقياس ممارسات إدارة الأرباح ، إضافة إلى العلاقة بين هذه الظاهرة والنظام المحاسبي المالي من جهة و علاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية من جهة أخرى.

أما في الفصل الثاني فقمنا بدراسة وقياس ما مدى ممارسة إدارة الأرباح من طرف شركات العينة، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية لهذه الشركات والتي من خلالها قمنا بتنفيذ الخطوات التي جاء بها نموذج القياس الذي إعتدناه وهي أربعة مراحل ، تبدأ بحساب المستحقات الكلية وفق منهج التدفقات و الذي يفضي إلى إستخراج الإحتياج في رأس المال العامل التشغيلي إضافة النواتج غير النقدية منقوصا منها مخصصات الدورة ثم المرحلة الثانية تكون بتقدير المستحقات غير الإختيارية عن طريق تقدير معالم معادلة الإنحدار المتعدد الخاصة بالنموذج، ثم ثالث مرحلة والتي يتم فيها حساب المستحقات الاختيارية ويُعبّر عنها بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية بعد ذلك تأتي المرحلة الأخيرة في النموذج و تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة ، وتكون المستحقات الاختيارية كمؤشر للحكم على ذلك من خلال النتائج المحصل عليها بمقارنتها بمتوسطها الحسابي حيث توصلنا الى عدة نتائج نذكرها في نتائج الدراسة .

نتائج إختبار الفرضيات :

1 -تقضي الفرضية الأساسية أن شركات الإتصالات بالجزائر وكالة ورقة لا تمارس إدارة الأرباح وهذا ما أثبتته نتائج قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال نموذج القياس المستعمل والتحليل المحاسبي والاقتصادي، حيث تم إثباتها في الجانب التطبيقي من خلال النتائج التالية :

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أثر كبير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظرا لعدة إعتبارات منها التغييرات الكبيرة التي جاء بها وحداثة تطبيقه التي جعلت الممارسين أو المحاسبين لا يتمكنون منه بعد بسبب تطبيقه المباشر دون سابق تكوين مما جعلهم مازالوا يتأقلمون معه رغم مرور سبعة سنوات من بداية تطبيقه، حيث أن من بين أكبر شروط إستعمال المستحقات في إدارة الأرباح والتلاعبات المحاسبية أن تكون محاسبيا متمرس و متمكن من الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي الذي تمارسه؛
- إنغماس الشركات الأجنبية في البيئة الجزائرية من ناحية الممارسات المحاسبية نظرا لعدم وجود حرية في تطبيق الأنظمة المحاسبية ووجود نظام موحد للإقليم الجزائري لذلك كانت نتائج الدراسة متماثلة بين الشركات الأجنبية و الجزائرية ولا وجود لفروقات في ذلك، بالرغم من ملاحظتنا لعدم وجود تجانس بين قوائم الشركات الأجنبية والشركات الجزائرية من ناحية تركيبة البنود نظرا لكونهم ينشطون في قطاع واحد ويستعملون تقريبا نفس البنود المحاسبية؛

التوصيات:

بناء على ما تقدم ذكره في النتائج توصلنا إلى وضع مجموعة من التوصيات حول إمكانية إتقاء هذه الظاهر في المستقبل بالرغم من عدم إنتشارها في البيئة الجزائرية وتمثل هذه التوصيات فيما يلي :

1. محاولة تدارك العديد من الخيارات التي أتى بها النظام المحاسبي المالي والتي إستمدتها من المعايير المحاسبية الدولية نتيجة للمرونة الزائدة التي تتسم بها هذه الممارسات المحاسبية المتبناة و بمرور الوقت ستكون مدخل من مداخل ممارسة الشركات لإدارة الأرباح في البيئة الجزائرية؛
2. محاولة تنبيه وإعادة رسكلة المهنيين خاصة المراجعين الخارجيين منهم حول هذه الظاهرة وإضافة إلى البحث والتقصي لإيجاد آليات وحلول من خلال وظيفة التدقيق للحد من هذه الممارسات؛
3. محاولة الإستفادة من البيئة الجزائرية التي تكاد تنعدم فيها هذه الظاهرة ودراسة أسباب ذلك لتوقي تفشيها في المستقبل و التي لسنا بمنأ عنها؛
4. بالرغم من النتيجة الإيجابية التي جاءت بها الدراسة في عدم وجود لظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية إلا أن ذلك جاء نتيجة القصور في العديد من النواحي الإيجابية الأخرى، كعدم وجود سوق مالية نشطة تحرك الإقتصاد و الإعتماد التام على الإقتصاد الريعي؛
5. محاولة رسكلة وتكوين المسيرين خاصة في المجال المحاسبي حيث أظهروا عدم الأهلية وعدم التمكن من الممارسات المحاسبية، حتى وإن جاءت هاته الحيثية إيجابية بالنسبة لموضوع الحد من ممارسات إدارة الأرباح إلا أن مساوئها أكثر من حسناتها، وليست في صالح الإقتصاد الوطني؛

آفاق الدراسة :

خاتمة

وفي الأخير ومن خلال النتائج يجب الإشارة إلى أن هناك جوانب أخرى لمتناولها الدراسة تعتبر آفاق الأبحاث لاحقة :

- وظيفة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية؛
- تطبيق نظرية الوكالة في الجزائر و إنعكاساتها على الممارسات المحاسبية؛
- دور القوانين الجبائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛



قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية:

أ - الكتب:

1. بختي إبراهيم : "الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية وفق طريقة IMRAD" الطبعة الرابعة جامعة قاصدي مرباح - ورقلة, 1998-2015.
2. عباس حميد يحي التميمي, أ.حكيم حمود فليح الساعدي : " إدارة الأرباح, عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها ", دار غيداء للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2015.
3. عبد المجيد الطيب الفار: "إدارة الأرباح", دار جليس الزمان, عمان, الأردن, 2010.
4. معن نعمان الصرصور , "إدارة الأرباح في شركات القطاع المالي" , دار جليس الزمان , عمان, الأردن, 2014.

ب - المذكرات وألطروحات :

1. أمينة فداوي " دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014.
2. بوسنة حمزة : " دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والفرنسية "رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة جامعة فرحات عباس سطيف, 2012.
3. بوسنة حمزة : " العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة", رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.
4. الجزولي أحمد محمد أبوبكر " دراسة لاستخدام معدلات تحميل التكاليف لقياس تكلفة وأرباح الخدمات المصرفية" رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة كردفان السودان , 2015 .
5. كهينة شاوشري، "إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2006 .

1. أمينة فداوي " قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المسجلة ببورصة الجزائر " العدد 04 من مجلة التنظيم والعمل جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر 2013 ص 8 - 24.
2. أمينة فداوي " نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح " ، مجلة الإستراتيجية والتنمية العدد 5 جزء 3 ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ص 115-138 .
3. بشرى نجم عبد الله المشهداني - ليلي ناجي مجيد الفتلاوي : " المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها" مجلة الإدارة والإقتصاد , عدد ثلاث وتسعون , جامعة المستنصرية , العراق 2012.
4. بلال كيموش ، دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح - حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005 - 2009)، مجلة الباحث العدد 14-2014 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص 41 - 54 .
5. جبار ناظم شعلان : " دوافع ووسائل تبني الإدارة لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية وسبل الحد منها دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العراقية " مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الإقتصادية - المجلد السادس - العدد الأول - المحور المحاسبي جامعة المثنى العراق 2016 ص 7- 30 .
6. عامر محمد سلمان و عماد محمد كندوري : " إستخدام الإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية) " ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية المجلد 19 العدد 73 ، جامعة بغداد .
7. مجيد عبد الحسين هاتف المريني , علاء عبد الحسين صالح الساعدي , إلهام جعفر حميد الشاوي : " إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم - دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة" مجلة البحوث الإقتصادية والمالية, العدد الرابع , جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي , 2015 .
8. محمد جاسم محمد : " أثر مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari el at 2005 على قيمة الشركة - تحليل حالة مجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009 ولغاية 2013) " مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية , المجلد الرابع عشر , العدد (1) جامعة الكوفة العراق 2017. ص 386-416.

قائمة المصادر والمراجع

9. محمد زرقون و عبد النور شنين - دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة (2006 - 2014) - مجلة الدراسات الاقتصادية العدد رقم 03 - 2017 - جامعة قاصدي مرباح ورقلة - ص 11-26.

ث - قرارات، قوانين، مراسيم :

1. المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07 - 11.

المراجع

ج - ثانيا - باللغة الأجنبية :

A. Books :

1. Ahmed RiahiBelkaoui : " Earnings Measurement, Determination, Managements, Usefulness An Empirical Approach " Greenwood Publishing Group, USA 1999.
2. Joshua Ronen, Varda Yaari : "Earnings Management, Emerging Insights in Theory, Practice, and Research" , Springer Edition, New York, USA, 2008.


B. Published Articles :

1. Fei Guo & Shiguang Ma "Ownership Characteristics and Earnings Management in China" The Chinese Economy Translation and Studies Volume 48 , Issue 5 - University of Wollongong - Australia - 2015 pp. 372 - 395.
2. Franck Missonier-Piera, Walid Ben Amar « La Gestion des Résultats Comptables lors des Prises de Contrôle : Une analyse dans le Contexte Suisse » , Comptabilité - Contrôle - Audit 2007/1 (Tome 13) , p. 137-155.
3. Healey, P.M., and J.M. Wahlen 'Commentary: A Review of the earnings management literature and its implications for standard setting'. Accounting Horizon 13, 1999, pp.365-383.
4. Indiael Daniel KAAYA. " The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Earnings Management: A Review of Empirical Evidence ". Journal of Finance and Accounting. Vol. 3, No. 3, 2015, pp 57-65.
5. Lan Sun & Subhrendu Rath "Earnings Management Research: A Review of Contemporary Research Methods " Global Review of Accounting and Finance - Volume 1, Number 1 - Zant World Press - Australia 2010 pp. 121 - 135.
6. Nobuyuki Teshima & Akinobu Shuto - " Managerial ownership and earnings management : Theory and empirical evidence from Japan " - Journal of International Financial Management and Accounting- Volume 19 Issue 2 - New York University - Maastricht - Netherlands - 2008 - pp 107-132.

7. Parfet William 'Accounting subjectivity and earnings management : A preparer perspective'. *Accounting Horizon* 14 - 4, 2000, pp.481-488.
8. SarraElleuchHamza, " Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers un démarche par entretiens", *Comptabilité - Contrôle – Audit* 2012/1 (Tome 18), p. 39-65.
9. Schipper, K. 'Commentary on earnings management'. *Accounting Horizons* 3, 1989 pp. 91-102.
10. Steven J. Maijoo & Ann Vanstraelen – " Earnings management within Europe : the effects of ;e;berstqtequiditenvironment•audit firmquality and international capital markets" – *Journal of Accounting and Business Research - Volume 36 Issue 1 – Maastricht University – Maastricht - Netherlands - 2006 – pp 33-52.*
11. Susana Callao & José Ignacio Jarne " Have IFRS Affected Earnings Management in the European Union? " *Accounting in Europe - Volume 7, Issue 2 – European Accounting Association- Brussels – BELGIUM - 2010 pp. 159 – 189.*
12. Yves Mard, Sylvain Marsat " Gestion des résultats comptables et structure de l'actionnariat : le cas français " , *Comptabilité - Contrôle - Audit* 2012/3 (Tome 18), p. 11-42.

ثالثا – الانترنت:

- 1- <https://www.investopedia.com/terms/c/creative-accounting.asp>
- 2- <https://www.investopedia.com/terms/c/operatingcashflow.asp>



الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01) : جدول المستحقات الكلية لشركات العينة خلال فترة الدراسة

الوحدة : دينار جزائري

المستحقات الكلية = التغير في رأس المال العامل التشغيلي + النواتج غير النقدية - مخصصات الدورة					
TACit = ΔBFRe _{exp} + PRCit – DOTit					
المستحقات الكلية TACit	مخصصات الدورة	النواتج غير النقدية	التغير في الإحتياجي رأس المال العامل التشغيلي	الإحتياج في رأس المال العامل التشغيلي	السنوات
- 23 570 824 684,27	21 144 818 842,69	1 411 480 015,73	- 3 837 485 857,31	132 088 847 573,92	2013
- 16 619 488 144,85	18 117 136 161,67	14 587 887 111,24	- 13 090 239 094,42	118 998 608 479,50	2014
- 15 541 707 614,42	18 447 166 493,00	496 854 961,26	2 408 603 917,32	121 407 212 396,82	2015
- 19 556 293 925,83	18 785 207 031,28	2 598 657 006,82	- 3 369 743 901,37	118 037 468 495,45	2016
- 17 146 482 123,64	21 350 532 710,07	4 073 358 391,35	130 692 195,08	118 168 160 690,53	2017

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لشركات العينة المدروس

الملحق رقم (02) : جدول معادلة الانحدار لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة .

%الوحدة :

معادلة الانحدار لنموذج (Kothari& al., 2005) :					
$TAC_{it}/ A_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 (1/ A_{it-1}) + \beta_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + \beta_3 (PPE_{it}/ A_{it-1}) + \beta_4 ROA_{it} + e_{it}$					
ROA (i,t)	PPEit/ Ait-1	[(ΔREVit - ΔRECit)/Ait-1]	1/Ait-1	TAC/Ait-1	السنوات
0,0051852106299	1,2822730244979	-0,0174490680639	0,0000000000050	-0,1067022578414	2013
0,0042956923279	1,2067492436240	-0,0155316824741	0,0000000000045	-0,0706572707852	2014
0,0218302358225	1,2385524718503	0,0496550293870	0,0000000000043	-0,0628758940143	2015
0,0294058851029	1,2979170722669	0,0535450008371	0,0000000000040	-0,0720483125475	2016
0,0235722507487	1,2518164154160	0,0441027361130	0,0000000000037	-0,0664639562785	2017

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لشركات العينة المدروسة

الملاحق

الملحق رقم (03) : جدول المستحقات غير الاختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

الوحدة : الدينار الجزائري

$$NDAC_{it}/A_{it-1} = (-15\,260\,000\,000,00) (1/A_{it-1}) + (0,042) [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + (-0,022) (PPE_{it}/A_{it-1}) + (-0,842) ROA_{it}$$

المستحقات غير الاختيارية	إجمالي الأصول (i,t-1)	المستحقات غير الاختيارية إلى إجمالي الأصول (i,t-1)	السنوات
-24 662 053 343,73	201 786 705 348,99	- 0,122218425148880	2013
-24 062 466 407,01	220 902 773 391,32	- 0,108927860151324	2014
-28 179 411 522,99	235 212 710 031,95	- 0,119803949026217	2015
-31 855 629 126,55	247 180 701 890,11	- 0,128875874544261	2016
-23 253 468 512,67	271 433 059 767,13	- 0,085669256842239	2017

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02) أعلاه

الملحق رقم (04) : جدول المستحقات الاختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

الوحدة : الدينار الجزائري

$$\text{المستحقات الاختيارية} = \text{المستحقات الكلية} - \text{المستحقات غير الاختيارية}$$

$$DAC_{it} = TAC_{it} - NDAC_{it}$$

DAC _{it} المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية NDAC _{it}	TAC _{it} المستحقات الكلية	السنوات
1 091 228 659,46	- 24 662 053 343,73	-23 570 824 684,27	2013
7 442 978 262,16	- 24 062 466 407,01	-16 619 488 144,85	2014
12 637 703 908,57	- 28 179 411 522,99	-15 541 707 614,42	2015
12 299 335 200,72	- 31 855 629 126,55	-19 556 293 925,83	2016
6 106 986 389,03	- 23 253 468 512,67	-17 146 482 123,64	2017

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحقين رقم (01) و (03) أعلاه

الملاحق

الملحق رقم (05) : جدول حساب الوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية لشركات

العينة خلال فترة الدراسة. الوحدة : الدينار الجزائري

بالمقارنة بين قيمة الوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية و القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية نتحصل على حالتين الحالة الأولى : (A) أكبر (B) فإن (C) = 1 الفرضية البديلة الحالة الثانية : (A) أصغر (B) فإن (C) = 0 فرضية العدم				
(C)	الوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية (B)	القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية (A)	المستحقات الإختيارية	السنوات
0	7.915.646.483,99	1 091 228 659,46	1 091 228 659,46	2013
0		7 442 978 262,16	7 442 978 262,16	2014
0		12 637 703 908,57	12 637 703 908,57	2015
0		12 299 335 200,72	12 299 335 200,72	2016
0		6 106 986 389,03	6 106 986 389,03	2017

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (04) أعلاه

الفهرس

III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
XI	قائمة المختصرات
أ	المقدمة
	الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لإدارة الأرباح على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.....
2	تمهيد :
3	المبحث الأول: مفاهيم حول إدارة الأرباح والنظام المالي المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.....
3	المطلب الأول : ماهية إدارة الأرباح
3	الفرع الأول : مفهوم إدارة الأرباح (The Definition of Earnings Management)
4	الفرع الثاني : طبيعة إدارة الأرباح (The Nature of Earnings Management)
7	الفرع الثالث : تعاريف لمصطلحات ذات صلة
8	المطلب الثاني : دوافع وأساليب ممارسات إدارة الأرباح
8	الفرع الأول : دوافع ممارسات إدارة الأرباح
10	الفرع الثاني : أساليب ممارسات إدارة الأرباح
12	الفرع الثالث : ممارسات إدارة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)
13	المطلب الثالث : طرق كشف ونماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح
13	الفرع الأول : طرق كشف إدارة الأرباح
14	الفرع الثاني : نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح.....
18	المبحث الثاني: _الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية والدولية.....
18	المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية
22	المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
25	المطلب الثالث : موقع دراستنا من بين الدراسات السابقة
26	خلاصة الفصل :

الفهرس

	الفصل الثاني : ممارسات إدارة الأرباح لمؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة خلال الفترة (2013-2017)
28	تمهيد :
29	المبحث الأول : الطريقة والأدوات
29	المطلب الأول : مجتمع وعينة الدراسة
29	المطلب الثاني : الطريقة والإجراءات المتبعة
34	المطلب الثالث : قياس ممارسات إدارة الأرباح
37	المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها
37	المطلب الأول : إختبار الفرضيات
39	المطلب الثاني : عرض النتائج
41	المطلب الثالث : تحليل النتائج ومناقشتها
43	خلاصة الفصل :
45	الخاتمة :
50	المصادر والمراجع
55	الملاحق
57	الفهرس